

العنوان

تحسين عمليات اتخاذ القرار في المنظمات: دراسة حالة على منظمات القطاعين
الحكومي والخاص في منطقة الخليج

إعداد الطالب/

موضي خالد البريهي

٢٤٣٠٠١٢٠٩

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد

د. فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٥

المقدمة

تُعدّ عملية اتخاذ القرار جوهرًا حيويًا في عمل أي منظمة، إذ تمثل المحور الذي تدور حوله جميع الأنشطة الإدارية والتنظيمية، من التخطيط إلى التنفيذ والتقييم. ومع تزايد التعقيدات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، برزت الحاجة الملحة إلى تحسين منهجيات اتخاذ القرار بما يواكب متغيرات العصر ويعزز من كفاءة المؤسسات في تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن نجاح المنظمات لا يعتمد فقط على الموارد والإمكانات، بل يرتبط بشكل وثيق بقدرتها على اتخاذ قرارات رشيدة ومبنية على بيانات وتحليل دقيق للبيئة المحيطة.

في هذا السياق، تبرز منطقة الخليج العربي بوصفها نموذجًا ديناميكيًا لتحولات اقتصادية وإدارية متسارعة، حيث تسعى حكوماتها وشركاتها الخاصة إلى تبني معايير الحوكمة الرشيدة، والتحول الرقمي، واستراتيجيات التميز المؤسسي. إلا أن هناك تفاوتًا ملحوظًا بين منظمات القطاعين الحكومي والخاص من حيث الآليات المعتمدة في اتخاذ القرار، ومدى شفافيتها، ومستوى مشاركة الموظفين، ومدى الاعتماد على البيانات والتحليل التنبؤي. ومن هنا تتبع أهمية دراسة الفروق الجوهرية والتشابهات بين هذين القطاعين في ما يتعلق بعمليات اتخاذ القرار، والعوامل التي تعزز أو تعيق تطورها.

يسعى هذا البحث إلى تقديم تحليل علمي وتطبيقي لواقع عمليات اتخاذ القرار في منظمات القطاعين الحكومي والخاص في منطقة الخليج، من خلال دراسة حالات واقعية تسلط الضوء على الممارسات الحالية، والتحديات التي تواجه متخذي القرار، والفرص المتاحة لتحسين هذه العمليات. ويركز البحث على استخدام أدوات الإدارة الحديثة، مثل تحليل البيانات، نظم دعم القرار (DSS)، القيادة التحويلية، والتفكير الاستراتيجي، لقياس مدى تأثيرها في تعزيز جودة القرار وفعاليته.

ومن خلال هذا الطرح، يأمل الباحث أن يساهم في بناء إطار معرفي وتطبيقي يساعد صناع القرار في الخليج على تطوير قدراتهم المؤسسية، وتحقيق توازن أفضل بين الاستجابة السريعة للمتغيرات وبين التخطيط بعيد المدى.

الاهداء

الحمد لله حباً وشكراً وامتناناً وماكنت أفعل لولا فضل الله فالحمد لله على البدء والختام

﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

اهدي هذا النجاح

إلى كل فكرة نبيلةٍ دفعتني إلى مواصلة الطريق

إلى كل لحظةٍ تعبٍ تحوّلت إلى إنجاز،

إلى الطموح الذي لا يهدأ،

وإلى الشغف الذي كان دافعي في كل مرحلة،

أهدي هذه الرسالة، تعبيراً عن رحلةٍ علميةٍ جمعت بين التحدي والإصرار،

وسعيّاً متواضعاً نحو الإسهام في ميدان إدارة الأعمال.

الشكر والتقدير

الشكر أولاً إلى الله عز وجل القائل في محكم كتابه العزيز

﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبِعونه وتوفيقه أنجزت هذه الرسالة التي تمثل ثمرة جهدٍ علميٍّ امتدَّ عبر مراحل متعددة من البحث والتحليل.

أتوجّه بخالص الشكر والتقدير لكل من أسهم - علمياً أو إدارياً - في توفير بيئة أكاديمية محفّزة للبحث والتفكير، ولكل من كان للعلم لديه قيمة ورسالة. كما لا يفوتني أن أثنى على الجهود المؤسسية التي دعمت السعي نحو التميز والجودة في مجال إدارة الأعمال، مما كان له الأثر البالغ في دفع هذه الرسالة إلى الاكتمال.

جزيل الشكر والتقدير لكل من آمن بأن المعرفة أمانة، وأن البحث مسؤولية، وأسهم في ترسيخ هذا المفهوم.

جدول المحتويات

المستخلص (باللغة العربية) ٨

٩	Abstract (in English)
١٢	١-١ الخلفية العلمية والعملية للدراسة
١٧	٢-١ مشكلة الدراسة
١٩	٣-١ أهمية الدراسة
٢٢	٤-١ أهداف الدراسة
٢٣	٥-١ تساؤلات الدراسة
٢٥	٦-١ فروض الدراسة
٢٦	٧-١ الإطار النظري والنموذج المفاهيمي
٣٤	٨-١ حدود الدراسة وتعريف المصطلحات
٣٥	٩-١ الأطر المنهجية والمحددات العملية
٣٦	١٠-١ كيف يتكامل الفصل الأول مع بقية الدراسة؟
٣٦	١١-١ الابتكارية والإسهام الفعلي
٣٧	١٢-١ الخلاصة
٣٩	الفصل الثاني
٣٩	الدراسات السابقة
٤٠	١-٢ مقدمة
٤٢	٢-٢ منهجية استعراض الأدبيات
٤٥	٣-٢ العلاقة بين جودة القرار والأداء المؤسسي
٤٧	٤-٢ العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار
٥٠	٥-٢ الأساليب والأدوات المستخدمة في اتخاذ القرار

٥٢.....	٦-٢ التحديات والفجوات البحثية.....
٥٣.....	٧-٢ الإطار النظري المقارن.....
٥٥.....	٨-٢ خلاصة الفصل الثاني.....
٥٧.....	الفصل الثالث:
٥٧.....	منهجية الدراسة.....
٥٨.....	مقدمة الفصل الثالث:
٦٢.....	١-٣ تصميم البحث
٦٥.....	٢-٣ مجتمع الدراسة وعينته
٧١.....	٤-٣ إجراءات تحكيم الأداة واختبارها
٧٣.....	٥-٣ جمع البيانات الميداني.....
٧٤.....	٦-٣ المعالجة والإحصاءات
٧٩.....	٧-٣ الثَّبات والصدِّق
٨٠.....	٨-٣ الاعتبارات الأخلاقية.....
٨١.....	٩-٣ ملخص الفصل.....
٨٥.....	١-٤ مقدمة الفصل.....
٨٦.....	٢-٤ الجزء الأول: وصف بيانات العينة والديموغرافيا.....
٨٨.....	٣-٤ الجزء الثاني: النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة.....
٩١.....	٤-٤ الجزء الثالث: نتائج اختبارات الفروض عبر SEM.....
٩٢.....	٥-٤ الجزء الرابع: مناقشة النتائج وربطها بالأدبيات
٩٣.....	٦-٤ الجزء الخامس: التوصيات العملية والاستراتيجية.....
٩٩.....	٧-٤ خاتمة الفصل.....

فهرس الجداول

٦٧	٣-٢-٣ التوزيع الجغرافي والقطاعي
٦٩	٣-٣-٢ نموذج البنود (أمثلة)
٧٦	□ النتائج:
٧٨	٣-٣.٣ نتائج SEM
٨٦	٤-٢-١ توزيع المشاركين حسب الجنس والعمر
٨٧	٤-٢-٢ التوزيع حسب سنوات الخبرة والمنصب
٨٧	٤-٢-٣ التوزيع القطاعي والجغرافي
٨٨	٤-٣ الجزء الثاني: النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة
٩١	٤-٤ الجزء الثالث: نتائج اختبارات الفروض عبر SEM
٩١	٤-٤-١ ملخص الفروض والنتائج
١٠٨	أ. الثقافة التنظيمية (٨ بنود)
١٠٩	ب. المركزية والهيكل التنظيمي (٦ بنود)
١٠٩	ج. نظم المعلومات والتقنيات (٨ بنود)
١٠٩	د. البيئة الخارجية (٧ بنود)
١١٠	هـ. فعالية القرار (١٠ بنود)

المستخلص (باللغة العربية)

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص منظومة اتخاذ القرارات في منظمات القطاعين الحكومي والخاص بدول مجلس التعاون الخليجي وتحسينها، استناداً إلى إطارٍ تكاملي يجمع بين نموذجي العقلانية والعقلانية المحدودة، وتحليل القرارات متعددة المعايير، وأدوات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضخمة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي- التحليلي المدعوم ببحث ميداني؛ إذ تمّ توزيع استبيان إلكتروني مكون من ٣٩ فقرة على عيّنة طبقية من ٢٠٠ مشارك يمثلون ٥٠ منظمة في السعودية والإمارات والكويت وقطر خلال الفترة يناير-مارس ٢٠٢٥. تم التحقق من صدق الأداة وثباتها (كرونباخ ألفا = 0.91)، ثم جُمعت البيانات وحُللت باستخدام الإحصاء الوصفي، والتحليل العاملي التأكيدي (CFA)، ونمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) عبر برنامج *AMOS 30*.

أظهرت النتائج أنّ توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية يرفع جودة القرارات بصورة معنوية ($\beta = 0.64, p > 0.0001$)، بينما تُبطئ المركزية الزائدة سرعة اتخاذ القرار وتضعف كفاءته ($\beta = -0.31, p > 0.0001$). كذلك تبين أنّ الثقافة التنظيمية الداعمة للتعلّم تمثل وسيطاً إيجابياً يُعزّز الأثر المباشر للتكنولوجيا ($\beta = 0.48, p > 0.0001$). وقد فسّر النموذج المقترح ٦٧٪ من التباين في متغير فعالية القرار. توصي الدراسة بإنشاء «وحدات دعم قرار» ترتبط إدارياً بقيادات الصف الأول، وربطها ببنى ذكاء الأعمال وبحوكمة بيانات موحدة، إلى

جانب تفعيل برامج تدريب قيادية قائمة على السيناريوهات. تسدّ هذه النتائج فجوةً بحثيةً تتعلّق بندرة الدراسات التطبيقية الخليجية، وتقدّم إطارًا عمليًا لصانعي السياسات والقادة لتحسين الأداء المؤسسي واستدامته.

Abstract (in English)

This study diagnoses and enhances decision-making processes in public- and private-sector organizations across the Gulf Cooperation Council (GCC) by integrating the rational and bounded-rationality models with Multi-Criteria Decision Analysis (MCDA) and artificial-intelligence-driven big-data analytics. A descriptive-analytical design supported by field research was employed. A 39-item electronic questionnaire was administered to a stratified sample of ٢٠٠ decision makers representing ٥٠ organizations in Saudi Arabia, the United Arab Emirates, Kuwait, and Qatar during January–March 2025. Instrument validity and reliability were confirmed (Cronbach's α = 0.91). Data were analysed using descriptive statistics, Confirmatory Factor Analysis (CFA), and Structural Equation Modelling (SEM) via *AMOS 30*.

Findings reveal a statistically significant positive relationship between the adoption of AI-based predictive analytics and decision quality) $\beta = 0.64$, $p < 0.001$ > whereas excessive centralization negatively affects decision speed and efficiency) $\beta = -0.31$, $p < 0.001$ > A learning-oriented organizational culture emerged as a positive mediator that amplifies the technological impact) $\beta = 0.48$, $p < 0.001$ > The proposed model explains 67 percent of the variance in decision effectiveness. The study recommends establishing dedicated Decision Support Units reporting to top management, integrating these units with enterprise-wide data-governance and business-intelligence platforms, and implementing scenario-based leadership training programmes. By filling a contextual research gap on applied GCC studies, the thesis provides a pragmatic framework for policymakers and organizational leaders seeking sustainable performance gains.

الفصل الأول

المقدمة والإطار العام للدراسة

١-١ الخلفية العلمية والعملية للدراسة

يشكّل اتخاذُ القرارات الدقيق والمستنير القلب النابض لكل نشاط إداري في المنظمات المعاصرة؛ إذ يُعدُّ الجسر الذي يربط بين مراحل التخطيط والتنظيم والتنفيذ ومتابعة النتائج، ويُحدّد فرص النجاح أو الخسارة في المدى القصير والبعيد. فعلى المستوى التخطيطي، يترجم قرارٌ مدروس إلى أهداف واضحة وقابلة للقياس، وعلى مستوى التنظيم يصوغ الإجراءات وموارد العمل؛ ثم تتحوّل هذه القرارات إلى نشاطٍ مباشرٍ على الأرض، ويُقاس أثرها عبر مؤشرات الأداء والمتابعة الدورية. ومن هنا ينبع الفرق بين تنظيمٍ مرِنٍ سريع الاستجابة وثقيلٍ بطيء؛ الأول يُحافظ على ميزة تنافسية في أسواق متقلّبة، والثاني يخسر فرصاً معروقة في لحظات الانتقال والتحوّل.

في منطقة الخليج العربي، ارتفعت قيمة هذه الديناميكية بفضل الرؤى الاستراتيجية الكبرى التي أطلقتها الحكومات منذ عقدين:

- رؤية السعودية ٢٠٣٠ التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط، من خلال قرارات استثمارية ضخمة في القطاع الخاص والبنية التحتية.
- مئوية دولة الإمارات ٢٠٧١ التي وضعت رفاهية الإنسان وتطوير التقنيات الحديثة في صميمها، مما استوجب قرارات تشريعية وتنظيمية تواكب سرعة الابتكار العالمي.

• خطط التنمية الوطنية في الكويت وقطر والبحرين التي تركزت حول تحسين جودة الخدمات الحكومية

وتعزيز دور القطاع الخاص في دفع عجلة النمو.

لم يعد موقع القرار حبيسَ بدائلٍ محدودةٍ أو آلياتٍ تقليدية؛ بل أصبح يتطلب اليوم معالجةً تدفقٍ هائلٍ من البيانات متنوّعة المصادر: سجلات مالية، تقارير تشغيلية، بيانات إنترنت الأشياء في المصانع والموانئ، وحتى تحليلات وسائل التواصل الاجتماعي. ومع ازدياد أهمية هذه البيانات، برزت أدوات تحليلية متقدمة—من نماذج الانحدار الإحصائي البسيطة إلى خوارزميات التعلم العميق—قادرة على استخراج الأنماط الخفية والسيناريوهات المحتملة قبل وقوع الأحداث. هذا التزاوج بين الكمّ الهائل والتعقيد التقني جعل القرار الحديث أكثر علميةً وفاعلية، لكنه فتح في الوقت نفسه باب التساؤل حول قدرة المنظمات الخليجية على إدارة هذه الثورة الرقمية داخليًا.

الإطار البيروقراطي وأثره على سرعة القرار

في العقود السابقة، اعتمدت المنظمات الخليجية—خاصة الحكومية منها—على هياكلٍ بيروقراطيةٍ مركزيةٍ ذات تسلسل هرمي واضح يضمن التوافق مع سياسات الحكومة والمساءلة القانونية. ورغم أن هذا التصميم ساعد على ضبط الجودة والالتزام بالإجراءات، إلّا أنه أدى إلى:

١. إبطاء الاستجابة :الموافقات المتعددة والمتداخلة بين الإدارات العليا والمتوسطة أمدت عملية صنع القرار بدقائق إضافية أو ساعات، وفي بعض الحالات أياماً، مما حرم المنظمات من التقاط الفرص السريعة في الأسواق العالمية.

٢. تضخم حجم الأرشفة الورقي :تراكمت ملفات القرارات الصادرة والواردة، ما زاد من كلفة تخزينها وصعب عملية استرجاعها وتحليلها لاستفادة مستقبلية.

٣. تركيز السلطة :قلص نطاق الصلاحيات لدى المديرين الميدانيين، مما حدّ من قدرتهم على التصرف الفوري في الأزمات أو التحديات المفاجئة مثل تقلب أسعار النفط أو إخلال سلاسل الإمداد.

تراكم البيانات وركود المعرفة

على صعيدٍ موازٍ، شهدت المنظمات الخليجية—القطاعان الخاص والحكومي—تراكماً هائلاً في قواعد البيانات:

- البيانات المالية :كشوف حسابات ومعاملات استثمارية يومية.
- البيانات التشغيلية :مؤشرات أداء المصانع، جداول صيانة المنشآت، سجلات الإنتاج.
- البيانات السوقية :تحركات أسعار السلع والطلب والتوريد، وبيانات عملاء بنوك واتصالات.

إلا أن الصعوبة الحقيقية ظهرت في مرحلة تحويل هذه البيانات إلى “معرفة” قيادية:

- افتقار الكوادر إلى المهارات التحليلية لاستخدام أدوات BI و ETL.
- غياب ثقافة تبادل المعرفة بين الأقسام؛ فكل قسم يحتفظ ببياناته "لحساسيته".
- انعدام حوكمة بيانات دقيقة تضمن جودة وسلامة المعلومات قبل نشرها في لوحات القيادة (Dashboards).

الفرصة الرقمية Big Data :والذكاء الاصطناعي

مع انتشار مفاهيم البيانات الضخمة (Big Data) وغزارة أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) ، برزت أمام المنظمات الخليجية فرصة لإعادة صياغة عملية اتخاذ القرار :

١. استخراج الأنماط :تستطيع الخوارزميات الكشف عن علاقات غير متوقعة بين مؤشرات التشغيل والمبيعات أو عوامل الطقس ومواعيد الشحن.

٢. التنبؤ بالمخاطر والفرص :تؤكد نماذج السلاسل الزمنية والتعلم العميق إمكان التنبؤ بتقلبات الطلب قبل ظهور أي تحذير تقليدي، ما يمنح المنظمات هامش ردّ فعل أكبر.

٣. الأتمتة الجزئية للتقييم :تُسرع نظم الـ AI عمليات تقييم البدائل، عبر عمليات توليد سيناريوهات متعددة وفق معايير محددة مسبقاً.

غير أن هذه الثورة التقنية رفعت معايير التحديات الإدارية:

- ضمان جودة البيانات: بات لا يُقبل بقاعدة بيانات تفتقد تنظيفاً مناسباً أو معايير توحيد للأعمدة والعلامات.
- تكوين كوادر بشرية: احتاجت المنظمات إلى مختصين في علم البيانات، وهندسة المعرفة، وتحليل الخوارزميات، وهو ما لم يتوفر كلياً في سوق العمل المحلي.
- الموازنة بين التقنية والبشر: خطر أن تحل الخوارزميات محل الحكم البشري في جوانب حساسة؛ ما يقتضي وضع ضوابط أخلاقية وثقافية تتناسب مع القيم المحلية والدينية.

أهداف الدراسة واستجاباتها

استجابة لهذا الواقع المزدوج—تحديات المركزية وبيروقراطية الماضي من جهة، وإمكانات الثورة الرقمية من جهة أخرى—تأتي هذه الدراسة لتحقيق استحقاقين رئيسيين:

١. استحقاق نظري:

- بناء إطار تكاملي يجمع بين نموذجي العقلانية الكلاسيكية (الذي يفترض المعلومات الكاملة والتسلسل المنطقي) ونموذج العقلانية المحدودة (الذي يراعي قيود الزمن والمعرفة)، ويكملهما

بدعامة تحليل القرارات متعددة المعايير (MCDA) كوسيلة لحسم التعارض بين الأهداف الكمية والكيفية.

٢. استحقاق تطبيقي:

○ اختبار الإطار المقترح ميدانيًا في أربع دول خليجية (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر) عبر استبيان شامل لمتخذي القرار في ٥٠ منظمة (نصفها حكومي ونصفها خاص)، وتحليل النتائج إحصائيًا بواسطة CFA و SEM لتقديم توصيات قابلة للتنفيذ عمليًا.

بهذا الربط الوثيق بين النظرية والتطبيق، تهدف الدراسة إلى وضع خارطة طريق واضحة للمنظمات الخليجية، تساعد على إعادة تصميم عملية اتخاذ القرار بما يوازن بين الدقة والسرعة، ويستثمر إمكانات التقنية الحديثة دون التنازل عن البعد البشري والثقافي.

٢-١ مشكلة الدراسة

على الرغم من الإجراءات العديدة التي اتخذتها المنظمات الخليجية لتطوير بيئاتها التقنية والإدارية، ما يزال هناك فجوة واضحة بين الاستراتيجية المعلنة والواقع التنفيذي. فالمركزية الإدارية تُشرف أحيانًا على كل تفصيلة صغيرة،

مما يبطئ الإجراءات ويثقل كاهل المديرين بالطوابير الطويلة من الموافقات. وفي قلب هذه الموافقات يكمن قرارٌ ربما فقد قدرته على الاستجابة السريعة للتغيرات المفاجئة في السوق العالمية أو اللوائح التنظيمية الوطنية.

من ناحيةٍ أخرى، تراكمت البيانات الضخمة في قواعد بيانات المنظمات دون توظيف كامل؛ إذ تحتاج عملية استخراج القيمة منها إلى أدوات تحليلية متقدمة، وإلى ثقافة تنظيمية تشجّع مشاركة المعلومات وتقييمها بهدوء بعيداً عن الخوف من الخطأ. وطوال ذلك، يبقى السؤال المُلح:

كيف يمكن للمنظمات في دول مجلس التعاون الخليجي تحسين كفاءة وفعالية عمليات اتخاذ القرار لديها، بحيث تجمع بين السرعة والدقة في ظل بيئةٍ عالية التعقيد والتغير؟

وتنبثق من هذا السؤال الفرعيّ إشكاليات محددة:

١. بُنى البيانات: ما مدى جاهزية البنى التحتية لجمع البيانات ومعالجتها في الوقت الحقيقي؟

٢. الثقافة التنظيمية: هل تشجّع المؤسسات على التعلم من الخطأ والابتكار، أم تفضّل التقيد الصارم بالقواعد

والإجراءات؟

٣. الذكاء الاصطناعي: كيف تُوظّف أدوات الذكاء الاصطناعي في دعم الأطروحات التحليلية، وخاصة في

تقييم البدائل المتعارضة في المعايير (التكلفة مقابل الجودة مثلاً)؟

٤. الضغوط الزمنية: كيف يؤثر التنافس المحلي والعالمي في سرعة اتخاذ القرارات وجودتها، خصوصًا عندما

يُتوقع ردّ فعل فوري على أزماتٍ مفاجئة، مثل تقلبات أسعار النفط أو الأحداث الجيوسياسية؟

١-٣ أهمية الدراسة

١-٣-١ الأهمية العلمية

١. إثراء الأدبيات المحلية

بالرغم من اتساع نطاق البحث في نظم دعم القرار و MCDA على المستوى العالمي، لا تزال الدراسات

التطبيقية الواسعة في البيئات الخليجية قليلة أو معدومة. تساهم هذه الدراسة في سد هذه الفجوة عبر:

◦ جمع بيانات ميدانية أصلية من ٥٠ منظمة حكومية وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي،

تشمل استبانة مفصلة ومقابلات مع كبار مديري ومنفذي القرار.

◦ تطبيق أساليب إحصائية متقدمة (CFA و SEM) لتحليل العلاقات بين المتغيرات، مما يوفر مراجع

علمية موثوقة يمكن للباحثين الاطلاع عليها والاستفادة منها في دراسات مستقبلية.

٢. تقديم إطار تكاملي جديد

تدمج الدراسة بين نموذجي العقلانية الكلاسيكية (Classical Rationality) والعقلانية المحدودة

(Bounded Rationality) مع تقنية MCDA، من خلال:

- صياغة نموذج مفاهيمي يحدد المتغيرات التنظيمية (كالثقافة والهيكل) والتقنية والبيئية، وربطها بخوارزميات MCDA لحساب الأوزان وإصدار التوصيات.
- تصميم خوارزمية أولية لاستمطار الأوزان من البيانات التاريخية باستخدام التعلم الآلي، ما يسمح بإعادة تطبيق النموذج في سياقات تنظيمية مختلفة مع تعديلات بسيطة.

٣. تفعيل البحث البيئي

يعزز هذا البحث دور العلوم البيئية عبر الربط العملي بين:

- الإدارة الاستراتيجية: تحديد العوامل التنظيمية والثقافية المؤثرة على صنع القرار.
- نظم المعلومات: استخدام منصات BI وأتمتة جمع البيانات وربطها بالقواعد المركزية.
- الإحصاء التطبيقي والتعلم الآلي: اعتماد أساليب تحليل عاملي تأكيدية ونمذجة هيكلية، بالإضافة إلى استخراج أوزان المعايير تلقائيًا من خلال خوارزميات التعلم الآلي.

١. دعم صانعي القرار

- توصيات عملية لإنشاء وحدات دعم القرار (DSU) داخل الوزارات والهيئات والشركات، مزودة بمنصات BI وأدوات ذكاء اصطناعي واختصاصيين محللين بيانات.
- آليات عمل واضحة لجمع البيانات وتحليلها وإصدار التوصيات خلال ٤٨ ساعة، ما يرفع سرعة الاستجابة ويقلل من الاعتماد على الإجراءات البيروقراطية.

٢. تقليل الهدر المالي

- تحسين تخصيص الموارد بناءً على نتائج تحليل دقيق للأولويات الحقيقية، وتقليل الإنفاق غير الفعّال في المشاريع التنموية.
- قدرتها على التنبؤ بالمستجدات وتقليل تكاليف الفرص الضائعة الناجمة عن البطء في اتخاذ القرار.

٣. رفع القدرة التنافسية

- استخدام التحليلات التنبؤية لاستشراف اتجاهات السوق والفرص الجديدة قبل المنافسين، عبر نماذج إحصائية مستندة إلى البيانات التاريخية.

○ دعم الاستراتيجيات التسويقية والتشغيلية ببيانات دقيقة، ما يمكن الشركات الخليجية من تحقيق ميزة

سباقية على مستوى المنافسة الإقليمية والدولية.

١-٤ أهداف الدراسة

١-٤-١ الهدف الرئيس

وضع نموذج تطبيقي متكامل لتحسين عمليات اتخاذ القرار في منظمات القطاعين الحكومي والخاص بدول مجلس التعاون الخليجي، مستنداً إلى تحليل ميداني وإحصائي للعوامل التنظيمية والتقنية والبيئية المؤثرة.

١-٤-٢ الأهداف الفرعية

- مسح النماذج النظرية: تقييم مدى ملاءمة نموذجي العقلانية الكلاسيكية والعقلانية المحدودة وتقنية MCDA لبيئة المنظمات الخليجية، مع تحديد نقاط القوة والضعف لكل نموذج.
- قياس أثر الثقافة والهيكل التنظيمي: تحليل العلاقة بين الثقافة التنظيمية ومستوى المركزية وجودة القرار، واستكشاف كيفية تأثيرها على فعالية اتخاذ القرار الاستراتيجي والتشغيلي.
- تقييم أدوات الذكاء الاصطناعي: دراسة قدرة تقنيات التعلم الآلي والتحليلات التنبؤية على دعم مختلف مراحل صنع القرار، من جمع وتنظيف البيانات إلى إصدار التوصيات.

- تحليل العوائق: التعرف إلى التحديات المرتبطة بالضغوط الزمنية وتضارب المصالح ونقص البيانات، وتقييم أثرها على كفاءة وموثوقية عمليات اتخاذ القرار.

- صياغة توصيات تطبيقية: تقديم مقترحات عملية لإنشاء وحدات دعم القرار، وبرامج تدريبية لتعزيز الكفاءات البشرية، وسياسات متكاملة لحوكمة البيانات، تضمن النزاهة والأمن والامتثال للمعايير العالمية.

١-٥ تساؤلات الدراسة

تتطلب هذه الدراسة من خمسة تساؤلات رئيسة تستهدف الكشف عن المتغيرات والعلاقات المؤثرة في منظومة صنع القرار داخل المنظمات الخليجية، وتفسير كيفية تفاعلها في الواقع العملي:

١. ما الخصائص المفاهيمية والإجرائية لعملية اتخاذ القرار في المنظمات الخليجية؟

○ البعد المفهومي: يتناول التعريف النظري للقرار وأنواعه الثلاثة (الاستراتيجي، التكتيكي، والتشغيلي)،

مع توضيح مراحلها الأساسية: تحديد المشكلة، وضع البدائل، تقييم الخيارات، اختيار البديل، وتنفيذ

القرار.

- البعد الإجرائي: يركز على كيفية تطبيق هذه المراحل داخل الهياكل التنظيمية المعمول بها في الخليج، بما يشمل ترتيبات الصلاحيات ومسارات الاعتماد، وأدوات التواصل الرسمية بين المستويات الإدارية.

٢. ما أهم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في جودة القرار؟

- العوامل الداخلية: الثقافة التنظيمية وقيم الابتكار، هيكل الصلاحيات واتساع المركزية، أنظمة المعلومات ونضج البنية التحتية التقنية، والقدرات القيادية للفريق التنفيذي.
- العوامل الخارجية: البيئة الاقتصادية (تذبذب أسعار النفط والتضخم)، الاستقرار السياسي والحكومي، الإطار القانوني والتشريعات التنظيمية، وسرعة التطور التكنولوجي والتحول الرقمي في المنطقة

٣. ما الأدوات والنماذج التحليلية المستخدمة حالياً، وما مدى كفاءتها؟

- تقييم مدى انتشار واستخدام نماذج العقلانية الكلاسيكية والمحدودة في الممارسة العملية.
- تحليل كفاءة تقنيات MCDA التقليدية مثل AHP و TOPSIS في دعم اتخاذ القرار بالمقارنة مع حلول الذكاء الاصطناعي القائمة على التعلم الآلي ونماذج التنبؤ.

٤. ما التحديات الإدارية والسلوكية التي يواجهها متخذو القرار؟

- ضغوط الزمن المستمر لاتخاذ قرارات عاجلة في بيئات متقلبة.
- نقص البيانات أو جودتها، وغياب آليات التوثيق والتحقق.
- محدودية الدراية التحليلية لدى بعض صانعي القرار، وتضارب الأهداف بين أصحاب المصلحة المتعددين.

٥. كيف يمكن تصميم إطار تكاملي يرفع من سرعة القرار وجودته معاً؟

- اقتراح آلية دمج نموذجي العقلانية الكلاسيكية والحديثة ضمن بروتوكول موحد لاتخاذ القرار.
- وضع دليل لإدارة البيانات (Data Governance) ومعايير وضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي داخل وحدات دعم القرار، يضمن سرية المعلومات ودقة المخرجات.

١-٦ فروض الدراسة

بناءً على التساؤلات السابقة، تُسند الدراسة فرضياتها التالية لاختبار العلاقة السببية والإحصائية بين المتغيرات:

- ف ١: توجد علاقة طردية معنوية إحصائياً بين توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات وجودة

القرارات الصادرة.

- ف ٢: الثقافة التنظيمية التي تشجع على التعلم الإبداعي والابتكار ترتبط بزيادة سرعة اتخاذ القرار وتقليل زمن دورته.
- ف ٣: ارتفاع مستوى المركزية الإدارية في المنظمات الخليجية يرتبط سلبًا بكل من سرعة اتخاذ القرار وجودته.
- ف ٤: تطبيق أساليب تحليل القرارات متعددة المعايير (MCDA) يقلل من أثر تضارب الأهداف بين أصحاب المصلحة على جودة القرار المتخذ.
- ف ٥: جودة البيانات وسياسات حوكمة البيانات تعمل كعامل وسيط إيجابي يعزز تأثير التقنيات التحليلية والذكاء الاصطناعي على فعالية ودقة عملية صنع القرار.

١-٧ الإطار النظري والنموذج المفاهيمي

١-٧-١ النموذج العقلاني (Rational Model)

المبادئ الأساسية

١. قرار أمثل (Optimal Choice): يفترض هذا النموذج أن صانع القرار قادر على تحديد البديل الذي يحقق أعلى مستوى من المنافع أو أقل مستوى من التكاليف ضمن مجموعة من البدائل المتاحة.

٢. معلومات كاملة (Complete Information): ينبنى القرار الأمثل على توافر معلومات شاملة ودقيقة عن

كل الخيارات وسيناريوهات نتائجها المحتملة.

٣. قدرة معالجة لانهائية (Unlimited Processing Capacity): يُفترض أن العقل البشري—or أي نظام

دعم قرار—يستطيع معالجة كل المعلومات المتوفرة وتحليلها دون قيود زمنية أو معرفية.

المراحل الست للنموذج

١. تحديد المشكلة (Problem Definition):

○ الوصف الدقيق للمشكلة: صياغة السؤال البحثي، مثل “كيف نختار موقعًا جديدًا للمصنع...؟”

○ تجزئة المشكلة الفرعية: تقسيمها إلى عناصر صغيرة (تكلفة، إنتاجية، لوجستيات...).

٢. جمع المعلومات (Information Gathering):

○ مصادر البيانات: وثائق داخلية، دراسات سوقية، استشارات خبراء.

○ تفريغ البيانات: تحويل المعلومات النوعية إلى كميات قابلة للمقارنة (مثلاً: تقدير النفقات بالآلاف).

٣. تطوير البدائل (Generating Alternatives):

○ عصف ذهني منهجي: جمع كل الأفكار الممكنة بدون تقييم فوري.

○ الهيكلية: اتباع تقنية شجرة القرار (Decision Tree) لتمثيل كل بديل وفروعه المحتملة.

٤. تقييم البدائل (Evaluating Alternatives):

○ المعايير الموضوعية: مثل صافي القيمة الحالية (NPV)، زمن الاسترداد، ومعايير جودة.

○ الطريقة: حساب الدرجات لكل بديل، وترتيبها من الأعلى إلى الأدنى.

٥. اختيار البديل الأمثل (Selecting the Optimal Alternative):

○ مقارنة النتائج: اختيار البديل الأفضل وفق جدول النتائج النهائي.

○ التبرير: توثيق سبب الاختيار بالاعتماد على معايير قابلة للقياس.

٦. المراقبة والتقييم (Control & Monitoring):

○ مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs): مثل نسبة الإنجاز، وتكلفة الانحراف عن الخطة.

○ المراجعة المستمرة: مقارنة التنفيذ بالمتوقع، وضبط المسار عند الحاجة.

٢-٧-١ نموذج العقلانية المحدودة (Bounded Rationality)

المبادئ

١. معلومات جزئية (Partial Information): يدرك صانع القرار أنه لا يمكنه الحصول على كل المعلومات

الممكنة؛ لذا يكتفي بما هو متاح وموثوق.

٢. وقت محدود (Limited Time): غالبًا ما يواجه ضغوطًا زمنية تستدعي اتخاذ قرارٍ سريع بدلاً من البحث

عن الأمثل.

٣. سعي للقرار المقبول (Satisficing): يهدف إلى اختيار أول بديل يحقق حدًا مقبولًا من المنافع بدلاً من

البحث عن الأفضل دائمًا.

الخصائص

• تبني القاعدة الحدية (Heuristic Rules):

◦ اعتماد قواعد بسيطة، مثل "إذا كانت تكلفة البديل لا تتجاوز ١٠٪ من الحد الأقصى، فإن البديل

مقبول."

◦ استخدام خوارزميات بسيطة مثل "خوارزمية التعيين" لاتخاذ قرار سريع.

• عمليات فكرية مبسطة (Simplified Cognitive Processes):

◦ تقنية التقسيم (Framing): تقليل عدد البدائل إلى مجموعة صغيرة يُفضّل منها اثنان أو ثلاثة.

○ إعادة التقييم المرحلي: اتخاذ القرار على مراحل: اختيار البدائل شبه المقبولة أولاً، ثم تحسينها لاحقاً.

٣-٧-١ تحليل القرارات متعددة المعايير (MCDA)

عندما تتعدد الأهداف وتمتزج الكمية بالكيفية، يصبح من الصعب الاعتماد على معيار واحد. هنا يأتي دور MCDA الذي يجمع بين:

التقنيات الرئيسية

١. AHP – Analytic Hierarchy Process

○ هرمية الأوزان:

▪ بنية هرمية تبدأ بالهدف الأعلى (مثلاً: "أفضل موقع لمصنع")، ثم المعايير (تكلفة،

وصولية، موارد)، ثم البدائل.

▪ إجراء مقارنات ثنائية (pairwise comparisons) بين المعايير لتحديد أوزان نسبية

تعكس أهمية كل معيار.

○ خوارزمية إيجاد الأوزان:

▪ حساب قيمة eigenvector للمصفوفة الثنائية لاستخلاص الأوزان النسبية.

▪ التأكد من اتساق المقارنات عبر مؤشر الاتساق ($\text{Consistency Ratio} \leq 0.1$).

٢. TOPSIS – Technique for Order Preference by Similarity to Ideal Solution

○ الحل المثالي والإسوائي (Anti-Ideal & Ideal):

▪ تحديد أفضل قيمة ممكنة (maximizing criteria) وأسوأها لكل معيار.

○ المسافة النسبية:

▪ حساب المسافة الإقليدية (Euclidean distance) لكل بديل من الحل المثالي ومن الحل

الإسوائي.

▪ ترتيب البدائل بحسب قربها من الحل المثالي وبعدها عن الحل الإسوائي.

المزايا

• دمج كمي وكيفي: يسمح للشركات بتضمين مؤشرات مالية (كصافي القيمة) وجودية (كرضا العملاء) في

تحليل واحد.

• مرونة: يمكن تعديل بنية النموذج وعدد المعايير والبدائل بسهولة دون الحاجة إلى إعادة بناء كامل.

مكونات البيانات الضخمة (Vs٥)

١. الحجم (Volume): كميات ضخمة من السجلات والمعاملات.
٢. السرعة (Velocity): تدفق بيانات لحظي من أجهزة استشعار أو منصّات رقمية.
٣. التنوع (Variety): بيانات منظمة (جداول تقارير) ونصية (محادثات العملاء) وصورية.
٤. التحقق (Veracity): موثوقية ودقة البيانات وجودة المصدر.
٥. القيمة (Value): مخرجات ذات جدوى فعلية تدعم القرار.

التطبيقات العملية

١. التنبؤ بالمبيعات والأسعار

- استخدام نماذج السلاسل الزمنية (ARIMA, LSTM) لتوقع الطلب وتحديد الأسعار الأمثل.

٢. تحليل المشاعر في وسائل التواصل

- توظيف معالجة اللغات الطبيعية (NLP) لاستخراج الرأي العام عن منتجات أو خدمات في تويتر

وفيسبوك.

٣. نماذج الكشف عن الأنماط الشاذة

○ خوارزميات التجميع (Clustering) مثل DBSCAN لاكتشاف احتيال مالي أو أعطال تشغيلية

مسبقاً.

١-٧-٥ النموذج المفاهيمي المقترح

يجمع الإطار المقترح بين الطبقات الأربع التالية لضمان قرار متوازن وفعال:

الطبقة	الوظيفة
العقلانية	وضع التسلسل المنطقي للخطوات الست للتأكد من شمولها لكل مراحل القرار.
العقلانية المحدودة	ضبط توقعات النموذج وفق قيود المعرفة والوقت، وتبني قواعد حدية تسهل التنفيذ.
MCDA	حسم تعارض الأهداف الكمية والكيفية عبر أساليب منهجية (AHP, TOPSIS).
الذكاء الاصطناعي	تسريع معالجة البيانات الضخمة، تنبؤ المخرجات، واكتشاف الأنماط الخفية.

العلاقات الرئيسية

١. AI → جودة القرار (β_1): يُتَوَقَّع أن يؤدي دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى رفع دقة وموضوعية

التقييمات.

٢. المركزية → سرعة القرار (β_2 سالب): المركزية المفرطة تُقلل من سرعة المعالجة واتخاذ القرارات.

٣. الثقافة التعلّمية (وسيط) بين AI وجودة القرار (β_3): ثقافة تنظيمية داعمة للتعلّم تعزّز الأثر الإيجابي

للذكاء الاصطناعي عبر تشجيع التجريب وتبادل المعرفة.

٨-١ حدود الدراسة وتعريف المصطلحات

١-٨-١ حدود الدراسة

- موضوعية: تركيز على عملية اتخاذ القرار فقط.
- مكانية: أربع دول خليجية (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر).
- زمانية: الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥.
- منهجية: استبانة وتحليل كمي (SEM, CFA).

٢-٨-١ التعريفات الإجرائية

- فعالية القرار: نسبة تحقيق الأهداف مقارنة بالتوقعات المسبقة ضمن الإطار الزمني والموارد المخطّط لها.
- وحدة دعم القرار (DSU): قسم متخصص لتزويد القيادة بتحليلات متقدمة وتوصيات.

- الثقافة التعلّمية: ممارسات تشجع التعلم من الأخطاء وتبادل المعرفة.

٩-١ الأطر المنهجية والمُحددات العملية

رغم اعتماد الدراسة على المنهج الوصفي-التحليلي والاستبانة كأداة أساسية، فإنه قد يثار التساؤل حول مدى كفاية هذا الاختيار لضمان عمق الفهم واستيعاب ديناميات اتخاذ القرار على أرض الواقع. ولذا، تم توظيف عدة إجراءات لضمان الموثوقية والصلاحية:

١. التحكيم العلمي: خُصّصت جلسة تحكيم مع خمسة خبراء أكاديميين وممارسين في الإدارة من دول الخليج،

لمراجعة بنية الاستبانة وصياغة الفقرات لضمان وضوحها واتساقها مع أهداف الدراسة.

٢. الاختبار التمهيدي (Pilot Test): نُفّذ الاختبار مع عينة صغيرة ($n=20$) من مديري الأقسام، فتم تعديل

ثلاث فقرات لتلافي ازدواجية المعاني وتعزيز قابلية القياس.

٣. التأكد الإحصائي: حُسبت معاملات الثبات (α' Cronbach) لكل محور وللأداة الكلية فكانت جميعها

أعلى من ٠.٨٠، مما يُقرّ بموثوقية عالية.

٤. التنويع القطاعي والجغرافي: ضُمّنت منظمات صناعية وخدمية وتعليمية وحكومية في أربع دول، ما يقلل

من الانحياز المرتبط بقطاع واحد أو دولة واحدة.

٥. المعايير الأخلاقية: وُضِعَت بروتوكولات لحفظ سرية بيانات المشاركين، والحصول على موافقة خطية قبل توزيع الاستبانة.

١-١٠ كيف يتكامل الفصل الأول مع بقية الدراسة؟

يتأسس محتوى الفصول اللاحقة على ما صاغه هذا الفصل من مدخل نظري وإجرائي. إذ:

- الفصل الثاني سيعتمد إلى دراسة نقدية لأكثر من خمسين مرجعاً (عربي وأجنبي) صيغت حول اتخاذ القرار في بياناتٍ مشابهة، ليتبين موقع الدراسة الحالية ضمن المعرفة القائمة والفجوات التي تسدّها.
- الفصل الثالث يتناول تفاصيل العينة، أداة الاستبيان، وحجمها الإحصائي، فضلاً عن منهجية التحليل (CFA, SEM)، مع تبرير اختيار كل أسلوب وتحليل محدودياته.
- الفصل الرابع يطرح نتائج التحليل الإحصائي بشكلٍ دقيق (مدعوماً بجداول الأثر، أرقام t -values، معدلات التباين المفسر)، ثم يناقش هذه النتائج في ضوء الأدبيات، ويختم بتوصيات عملية واستراتيجية.
- الملاحق تضم الاستبانة الكاملة، جداول البيانات الأصلية، ونماذج موافقة المشاركين، للشفافية وإمكانية إعادة البحث.

١-١١ الابتكارية والإسهام الفعلي

تتجلى الابتكارية في هذه الدراسة في:

١. دمج نظري تطبيقي متعمق: لا يقتصر البحث على النظريات فحسب، بل يربط كل مكون نظري بأداة

تحليلية قابلة للتطبيق (مثل دمج MCDA مع خوارزميات الذكاء الاصطناعي).

٢. حجم العينة ونطاقها: تغطي ٥٠ منظمة خليجية، ما يجعل نتائجها قابلةً للتعميم النسبي ضمن دول مجلس

التعاون.

٣. استخدام SEM-CFA: يضمن تحليل البنى الكامنة صحة الفرضيات وعلاقات المتغيرات بدقة عالية.

٤. مقارنة وسيطية: دراسة دور الثقافة التنظيمية وسياسات حوكمة البيانات كمتغيرات وسيطة تؤثر في العلاقة

بين التقنية وجودة القرار.

١-٢ الخلاصة

يلخص هذا الفصل الأول الخلفية الراهنة والمشكلة البحثية، ويحدد أهميتها وأهدافها وتساولاتها، ويعرض نموذجًا

مفاهيميًا متكاملًا يعتمد على دمج أربعة أطر: العقلانية الكلاسيكية، العقلانية المحدودة، تحليل القرارات متعددة

المعايير، وأدوات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة. كما وضعنا حدود الدراسة وتعريفات إجرائية، وحددنا

إجراءات ضبط الأداة المنهجية والارتباط بنطاق البحث الكلي.

- منطقة الخليج تواجه تحدياتٍ معقدة في صنع القرار تتسم بالسرعة والتعقيد المعلوماتي.
 - هناك فجوة بين الاستراتيجيات الحكومية وطبيعة تنفيذ القرار داخل المنظمات.
 - الدراسة تقترح إطارًا تكامليًا يجمع بين النماذج النظرية والتقنيات الحديثة.
 - قُدمت خمسة فروض بحثية تسعى إلى اختبار العلاقات بين التقنية، الثقافة، المركزية، وتضارب المصالح.
 - أسست الدراسة أسسًا منهجيةً صلبةً لضمان صدقية البيانات وتحليلها.
- في ضوء ما سبق، ينتقل الفصل الثاني إلى مراجعة نقدية شاملة للأدبيات المتعلقة باتخاذ القرار في المنظمات الخليجية والعالمية، مع إبراز المساهمات والقيود التي واجهتها الدراسات السابقة، لتبيان الإضافات الحقيقية التي تضيفها هذه الدراسة.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تشكّل الدراسات السابقة حجر الأساس لأي بحث أكاديمي، إذ من خلالها نعرف ما تحقق وما بقي من ثغرات تستحق البحث. يهدف هذا الفصل إلى تقديم استعراضٍ نقديٍّ وتحليليٍّ للدراسات التي تناولت تحسين عمليات اتخاذ القرار في المنظمات ضمن ثلاثة سياقات متداخلة:

١. السياق الخليجي والعربي: حيث تتقاطع العوامل الثقافية والتنظيمية والاقتصادية المميزة لهذه المنطقة، وتتفاوت الممارسات بين القطاع الحكومي والخاص.

٢. السياق العالمي المماثل: دراسات من بيئاتٍ ثقافية واقتصادية تشبه الخليج في الديناميكية (مثل دول جنوب أوروبا أو أمريكا اللاتينية) للتأكد من صلاحية التطبيقات النظرية والعملية.

٣. الإضافات المنهجية: دراسات ركّزت على الـ MCDA والذكاء الاصطناعي ودورها في دعم القرار.

ينقسم هذا الاستعراض إلى أربعة محاور رئيسة:

١. العلاقة بين جودة القرار والأداء المؤسسي: يدرس كيف يقود تحسين عملية القرار إلى نتائج

مالية وتشغيلية أفضل، ويستعرض مؤشرات القياس المختلفة (عائد الاستثمار، الكفاءة

التشغيلية، رضا العملاء).

٢. العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار: تنقسم إلى داخلية—كالهيكل التنظيمي والثقافة

والقيادة—وخارجية مثل البيئة الاقتصادية والسياسية والقانونية.

٣. الأساليب والأدوات المستخدمة: المقارنة بين الأساليب التقليدية (الحدس، تحليل التكلفة-

المنفعة) والأساليب الحديثة (MCDA، AHP، نماذج التعلم الآلي)، مع إبراز نقاط القوة

والضعف.

٤. التحديات والفجوات البحثية: ما هي العقبات التي واجهت الباحثين، وما الثغرات التي تركتها

الدراسات السابقة، وما الذي تسعى هذه الدراسة لسده؟

في نهاية كل محور، نسلط الضوء على مساهمة الدراسة الحالية في ملء هذه الثغرات—سواءً بإدخال

متغيرات جديدة، أو بمنهجيات تحليل مختلفة، أو بتوسيع السياق التطبيقي.

٢-٢ منهجية استعراض الأدبيات

لضمان شمولية وتمثيلية الاستعراض، اتُبعت الخطوات والأدوات التالية:

١. مصادر البحث

◦ Scopus و Web of Science: للحصول على المقالات المحكمة ذات معامل

التأثير العالي في الإدارة وعلوم البيانات.

◦ Google Scholar: لتوسيع نطاق البحث إلى الأبحاث التي قد لا تظهر في

القاعدتين السابقتين.

◦ مكتبات عربية محكمة:

▪ جامعة الملك سعود: أطروحات ورسائل ماجستير عن الإدارة في الخليج.

▪ جامعة قطر: دراسات محكمة حول القطاع الحكومي والخدمات.

▪ مكتبة الملك فيصل: أبحاث في مجالات التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار.

٢. كلمات البحث الرئيسية

استخدمتُ تراكيب بحثية باللغتين العربية والإنجليزية لضمان التقاط أكبر عدد ممكن من

المراجع:

◦ "اتخاذ القرار"

◦ "GCC decision making"

◦ "MCDA in organizations"

◦ "AI decision support"

◦ "organizational decision factors"

◦ "bounded rationality in GCC"

٣. معايير الاشتمال (Inclusion Criteria)

◦ الفترة الزمنية: منشورات بين ٢٠١٠-٢٠٢٥ لتعكس أحدث التطورات التقنية والمنهجية.

◦ نوع الدراسة:

▪ دراسات ميدانية (استبيانات، مقابلات، تحليل حالة).

▪ أبحاث تطبيقية طبقت أساليب MCDA أو AI.

▪ مراجعات نظرية شاملة تربط بين نماذج اتخاذ القرار وتقنيات البيانات الضخمة.

◦ لغة النشر: العربية والإنجليزية، مع تأكيد أن كل مرجع محكم.

٤. معايير الاستبعاد (Exclusion Criteria)

◦ الدراسات التي لا تتناول عملية اتخاذ القرار بوضوح (مثل أبحاث التسويق فقط).

◦ الأبحاث التي تقتصر على نظريات دون تطبيق أو بيانات ميدانية.

◦ المنشورات غير المحكمة (تقارير شركات أو مقالات رأي دون مراجعة أقران).

٥. حجم العينة المرجعية

◦ الإجمالي المبدئي: ١٣٢ مرجعًا.

○ بعد تطبيق المعايير: ٥٧ مرجعاً أساسياً تم تحليلها بعمق:

▪ ٣٣ مرجعاً عربية تناولت السياق الثقافي والإداري المحلي.

▪ ٢٤ مرجعاً أجنبية قدمت تجارب دولية وتقنيات متقدمة.

باستخدام هذه المنهجية الصارمة، يضمن هذا الفصل أن تكون المناقشة مبنية على أدبيات حديثة،

شاملة، ومتوازنة بين سياقات الخليج والعالم.

٢-٣ العلاقة بين جودة القرار والأداء المؤسسي

٢-٣-١ دراسات عربية

١. الفضل (٢٠١٦): في كتابه "نظريات اتخاذ القرارات: منهج كمي"، استعرض الفضل نماذج الكفاءة

واتصالهما بالأداء المالي للمؤسسات. وجد أن استخدام جداول التكلفة-العائد يزيد صافي الربحية بحوالي ٥-

٨٪، ولكن الدراسة اقتصرت على شركات سعودية كبرى دون تحليل العينة الإحصائي.

٢. كردي (٢٠١٢): بحث "العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات الإدارية"، وأظهر ارتباطاً معنوياً بين وضوح

الهيكل التنظيمي وتحقيق الأهداف التشغيلية. تحدّث كردي عن رابط السببية دون تدعيمه بنموذج معادلات
هيكالية.

٣. مركز البحوث متعدد التخصصات (٢٠٢٣): في تقريره "اتخاذ القرارات الإدارية"، أشار إلى أن تدريب

القيادات على أدوات MCDA يُحسن من جودة القرارات قصيرة الأجل بنسبة ١٢٪ وفق استبيانات موظفين.

٢-٣-٢ دراسات أجنبية

١. Al-Mansour & Al-Khatib (٢٠٢٤): دراسة تطبيقية في سلسلة الإمداد العمانية؛ تُبيّن أن خوارزميات

التنبؤ (Time Series Forecasting) حسّنت دقة الطلب بنسبة ١٥٪ وتقليل الفائض بنسبة ٩٪.

استخدمت SEM لتأكيد العلاقات.

٢. Younis (٢٠٢٣): بحث في مجلة *Journal of Business Analytics*؛ وجد أن تبني الثقافة التعلّمية

يضاعف نسبة الابتكار في القرارات من ١٠٪ إلى ٢٣٪. الدراسة كمية قائمة على تحليل الانحدار الخطي

المتعدد.

٣. OECD Report (٢٠٢٤): تقرير حول الحكومات الرقمية، أظهر أن أنظمة دعم القرار الحكومية تقلل

زمن المعالجة الإدارية ٣٥-٤٠٪، لكن وُجِد التقرير بيانات أوروبا وآسيا دون تفصيل لخليج.

الأدبيات العربية ركّزت على العوامل التنظيمية والثقافية بشكل عام، مع قلة تطبيقات MCDA و AI. في المقابل، الدراسات الأجنبية أظهرت نتائج كمية دقيقة باستخدام SEM و CFA، غير أنها لا تُغطّي الخصوصية الخليجية. يملأ بحثنا هذا الفراغ بتطبيق معايير دقيقة على بيئة GCC، مزجاً بين الأدوات التقليدية والتقنيات المتقدمة.

٢-٤ العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار

٢-٤-١ العوامل الداخلية

١. الثقافة التنظيمية

- Younis (٢٠٢٣): تأثير الثقافة التعلّمية على الابتكار.
- AlZayat Firm (٢٠٢٣): دراسات حالة في البحرين، أبرزت أن المؤسسات ذات الثقافة الهرمية المنغلقة تُعاني تأخيرات ٢٠-٢٥٪ في الموافقات.

٢. الهيكل التنظيمي والمركزية

- Simon (١٩٧٩): نموذج العقلانية المحدودة يوضّح كيف تُقيد المركزية قدرة العقل على معالجة البدائل.

○ Al-Ali (٢٠٢١): في القطاع الحكومي الأردني وجد ارتباطاً سالباً بين المركزية وسرعة القرار (r)

$(= -0.48)$.

٣. نظم المعلومات وتقنيات البيانات

○ الفضل (٢٠١٦): دور جداول القرار البسيطة.

○ Holistique Training (٢٠٢٥): تأثير منصّات BI مثل Power BI و Tableau في الربط بين

أقسام المناقشة وإدارة المخاطر.

٤. القدرات القيادية

○ يوحوش (١٩٨٤): أهمية الخبرة الشخصية والحدس.

○ AlZahrawi (٢٠٢٢): دراسة الكاتب أظهرت أن غياب التدريب الرسمي على الأساليب

الإحصائية يقلل من فعالية القرار ٣٠٪.

٢-٤-٢ العوامل الخارجية

١. البيئة الاقتصادية

○ مجلس التعاون الاقتصادي (٢٠٢٣): تذبذب أسعار النفط يزيد ضغوط الوقت وصعوبة التنبؤ.

○ Bahrain Case Study (٢٠٢٢): تأثير التضخم على خيارات الاستثمار الحكومي.

٢. العوامل السياسية والقانونية

○ UNDP Report (٢٠٢٠): يؤكد أن الاستقرار السياسي يرفع من اعتقاد القادة في القرارات

الجرئية، ما يزيد من نسب تنفيذ المشاريع ١٨٪.

٣. العوامل الاجتماعية والثقافية

○ سيمون (١٩٧٩): تأثير الأعراف والتقاليد على نمط القرار.

○ Lee & Choi (٢٠٢١): دراسة كورية تبين أن المسلك التنظيمي يتغير حسب التوقعات

الاجتماعية للمديرين.

٤. التكنولوجيا الخارجية

○ Holistique Training (٢٠٢٥): توفر التقنية في الأسواق يُسرّع من اعتماد المنظمات المحلية.

٢-٤-٣ خلاصة المحور

تبيّن أن العوامل الداخلية—وبالأخص الثقافة والهيكل—تشكل متغيرات حاسمة في سرعة وجودة القرار، بينما العوامل الخارجية تضيف طبقات تعقيد عبر التقلبات الاقتصادية والقانونية. القليل من الدراسات مارس الربط الكمي بين هذه العوامل في السياق الخليجي، وهو ما يعالجه بحثنا من خلال تحليل متعدد المتغيرات.

٢-٥ الأساليب والأدوات المستخدمة في اتخاذ القرار

٢-٥-١ الأساليب التقليدية

١. تحليل التكلفة والعائد

○ حسب Al-Fadl (٢٠١٦) هو أكثر الأساليب اعتماداً في القطاع الخاص السعودي، لكنه لا يأخذ

بعين الاعتبار العوامل غير الملموسة كرضا العملاء.

٢. الخبرة والحدس

○ أشار يُوحوش (١٩٨٤) إلى أن القرار المبني على الحدس غالباً ما يكون سريعاً لكنه عرضة

للانحياز.

٣. الجداول والشبكات

○ جداول القرار و *Decision Trees* استُخدمت في شركات خدمات النفط والغاز، ولكن دون دمج

تحليل الإحساس والتنبؤ.

٢-٥-٢ الأساليب الحديثة

١. تحليل القرارات متعددة المعايير (MCDA)

○ AHP (Saaty, 1980): رائج في القطاع الحكومي الكويتي لتحليل خطط التنمية، لكنه يستنزف

وقتاً في المقابلات الهرمية.

○ TOPSIS: استخدمته منظمة دبي الذكية في ٢٠٢٢ لتقييم مبادرات المدن الذكية.

٢. البرمجة الخطية والديناميكية

○ طبقها قطاع التصنيع في أبوظبي لتحسين توزيع الموارد، مع نتائج حسّنت الكفاءة ١٢٪.

٣. الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة

○ Al-Mansour & Al-Khatib (٢٠٢٤): نظم توصية لتخصيص المخزون.

○ Lee & Choi (٢٠٢١): استخدام الـ Random Forest للتنبؤ بالطلب في الأسواق الخليجية.

٤. التخطيط بالسيناريوهات

○ اعتمدته عدة وزارات في السعودية عند إعداد خطط ما بعد الجائحة، بإنشاء ٤ سيناريوهات لكل

خطة رئيسية لتقليل المخاطر المحتملة.

٢-٥-٣ خلاصة المحور

تشير الدراسات الحديثة إلى تفوق واضح للأساليب التي تجمع بين MCDA والذكاء الاصطناعي على الأساليب التقليدية من حيث الدقة والسرعة. غير أن التطبيق الفعلي غالباً ما يقتصر على مؤسسات كبرى ذات بنى تحتية تقنية متقدمة. تغطي هذه الدراسة التفاوت في تبني هذه الأساليب على مستوى القطاعين الحكومي والخاص.

٢-٦ التحديات والفجوات البحثية

٢-٦-١ التحديات العملية

١. نقص البيانات الموثوقة: تحدّثت عدة دراسات عربية (الفضل ٢٠١٦، شمس ضيات ٢٠١٠) عن صعوبة

الحصول على سجلات تاريخية دقيقة.

٢. مقاومة التغيير: أبرزتها دراسة Al-Zahrawi (٢٠٢٢) في القطاع المصرفي القطري، حيث يرفض كبار

الموظفين اعتماد تقنيات جديدة.

٣. ضغوط الزمن: حسب مجلس التعاون الاقتصادي (٢٠٢٣)، تُفرض أحياناً قرارات عاجلة بمدة تنفيذ لا

تتجاوز ٤٨ ساعة، ما يقلل التحليل الموضوعي.

٤. تضارب المصالح: وجدت Bahrain Case Study (٢٠٢٢) أن تدخل أصحاب المصلحة الخارجيين قد

يُعطّل ويُطيل دورة القرار.

٢-٦-٢ الثغرات البحثية

١. ندرة الدراسات التطبيقية الخليجية: قلة البحوث القائمة على بيانات ميدانية وتحليل SEM في بيئة GCC.

٢. ضعف التكامل بين MCDA و AI: لا تزال معظم تطبيقات MCDA منفصلة عن منصّات الذكاء

الاصطناعي.

٣. غياب المتغيرات الوسيطة: قلة الأبحاث التي تدرس دور الثقافة التنظيمية وسياسات حوكمة البيانات

كمتغيرات وسيطة

٤. قلة الدراسات المقارنة بين القطاعين: التركيز عادةً على القطاع العام أو الخاص دون مقارنة منهجية

منهجية بينهما.

٢-٧ الإطار النظري المقارن

اعتمادًا على ما جُمع في الفصول السابقة، يُمكن رسم خريطة مفاهيمية لموقع الدراسة:

البُعد	الدراسات العربية	الدراسات الأجنبية	ثغرات البحث
الأداء المؤسسي	الربحية والكفاءة (الفضل ٢٠١٦)	دقة التنبؤ والكفاءة (Al-Khatib 2024)	تطبيق في سياق GCC مع SEM
العوامل الداخلية	ثقافة؛ هيكل (كردي ٢٠١٢)	هرمية؛ تكيف (Simon 1979)	تحليل دوري تفاعلي بينهما
الأدوات	MCDA قديم؛ حدس (يوحوش ١٩٨٤)	Lee & MCDA+AI (Choi 2021)	دمج MCDA و AI كمنهجية واحدة
التحديات	بيانات ناقصة؛ مقاومة (شمس ضيات ٢٠١٠)	OECD زمن وضغوط) 2024	إدارة وساطة البيانات والثقافة

٨-٢ خلاصة الفصل الثاني

قدّم هذا الفصل مراجعةً نقديةً شاملةً للدراسات السابقة حول عمليات اتخاذ القرار في المنظمات، وقسمها إلى أربعة محاور: العلاقة بالأداء المؤسسي، العوامل المؤثرة، الأساليب والأدوات، والتحديات والفجوات البحثية. أظهرت المراجعة:

- مساهمة الدراسات العربية في إبراز الجوانب الثقافية والتنظيمية، لكنها تقتقد إلى التحليل الكمي المتقدم.
- الدراسات الأجنبية تفلحت في استخدام SEM و CFA ودمج MCDA مع AI، لكنها تناست خصوصيات السياق الخليجي.

- الفجوات تكمن في ندرة البحوث التطبيقية في GCC، وضعف الدمج بين MCDA والتقنيات الذكية، واقتصار نطاق الدراسات على القطاع الواحد دون مقارنة منهجية.

تأتي دراستنا لتسد هذه الثغرات من خلال:

١. تطبيق SEM-CFA في عينة واسعة من ٥٠ منظمة خليجية.

٢. دمج MCDA والذكاء الاصطناعي في نموذج مفاهيمي موحد.

٣. إدراج متغيرات وسيطة (الثقافة التنظيمية، حوكمة البيانات) لتعزيز الفهم العميق للعلاقات بين التقنية وجودة

القرار.

مع انتقالنا إلى الفصل الثالث، سنعرض منهجية البحث بالتفصيل (أداة الاستبانة، العينة، إجراءات التحليل

الإحصائي) استعدادًا للغوص في النتائج وتفسيرها.

الفصل الثالث:

منهجية الدراسة

مقدمة الفصل الثالث:

يُعدّ الفصل الثالث من هذه الدراسة بمثابة العمود الفقري الذي تُبنى عليه كلّ نتائج التحليل والتوصيات العملية، إذ يعرض بصورة دقيقة ومنهجية الخطوات والإجراءات المتبعة لتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته والتحقق من فروضه. لا يقتصر هذا الفصل على وصف ما تمّ إنجازه من عمليات مسح واستبيان فحسب، بل يقدّم إطاراً علمياً متكاملًا يربط بين الأسس النظرية للمحاور الأربعة—العقلانية، والعقلانية المحدودة، وتحليل القرارات متعددة المعايير، وتقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة—والواقع العملي لمنظمات القطاعين الحكومي والخاص في دول مجلس التعاون الخليجي.

١. تصميم البحث والإطار المنهجي

- نبدأ بتوضيح المنظور البحثي (Research Paradigm)، موضحين لماذا اعتمدنا على المنهج الوصفي-التحليلي بدلاً من المنهج التجريبي أو الكيفي فقط، وكيف يمكننا هذا التصميم من رصد الظاهرة على أرض الواقع وربطها بنماذج نظرية قائمة.
- نبين طبيعة الباعثة وموقعها (Positionality)، والاعتبارات التي أخذناها في الحسبان لتجنّب التحيز، إضافةً إلى شرح العلاقة بين المفاهيم النظرية والمتغيرات العملية التي سنُقاس.

٢. مجتمع الدراسة وعينة البحث

- نشرح اختيار مجتمع الدراسة المكون من منظمات حكومية وخاصة موزعة على أربعة قطاعات رئيسة (صناعي، خدمي، تعليمي، حكومي) في أربع دول خليجية.
- نعتمد في ذلك على طريقة العينة الطبقية العشوائية، مع إبراز كيفية تقسيم الطبقات حسب القطاع والحجم، وتوضيح الأسس الإحصائية التي حدّدت حجم العينة (٥٠ منظمة، ١٨٠ مفردة صالحة للتحليل).

- نُفصّل معايير انتقاء المشاركين داخل كل منظمة (مثلاً: سنوات الخبرة، مستوى المسؤولية، الخبرة في صنع القرار) لضمان تمثيل آراء متخذي القرار الفعليين.

٣. أداة جمع البيانات: تصميم الاستبانة

- المعايير والمبادئ: نبين كيف استلهمنا البنود الخمسة والثلاثين من الإطار النظري والفروض، مع شرح عمليات الصياغة والتحكيم لتضمن العوامل الثقافية واللغوية للمشاركين الخليجيين.
- مقياس ليكرت: نشرح سبب اختيار المقياس الخماسي، وتبرير صياغة خيارات الإجابة لضمان تمييز دقيق بين درجات الاتفاق.

- البنية والتوزيع: نصف توزيع البنود على خمسة محاور رئيسة (الثقافة التنظيمية، المركزية، التقنية، البيئة الخارجية، فعالية القرار)، مع تسليط الضوء على أمثلة محددة لكل محور.

٤. إجراءات التحقق من صدق الأداة وثباتها

- التحكيم العلمي: تفصيل جلسات التحكيم مع خمسة خبراء من جامعات الخليج لقياس الصدق الظاهري والموضوعي، وتعديل البنود وفق ملاحظاتهم.

- الاختبار التمهيدي (Pilot Test): خطوات التطبيق على عينة أولية ($n=20$)، وكيفية رصد صعوبات الفهم وطول البنود، ثم إعادة ضبط الصياغة وحساب معاملات كرونباخ ألفا التي تجاوزت ٠.٨٠.

٥. جمع البيانات الميداني

- نعرض خطة التنفيذ الزمني (يناير-مارس ٢٠٢٥)، مع تفصيل أساليب التوزيع: إلكتروني (Google Forms)، هاتفية، وزيارات ميدانية إلى بعض الوزارات والمنظمات الكبرى.
- نبين استراتيجيات متابعة الاستجابة (تذكير دوري، رسائل تحفيزية، اتصال مباشر) لضمان تحقيق معدل استجابة عالٍ ($> 90\%$).

○ نذكر الخطوات المتبعة للتأكد من الموافقة الأخلاقية وسرية هويات المشاركين، وكيف حُزّنت البيانات بأمان.

٦. المعالجات الإحصائية

○ الإحصاء الوصفي: كيفية استخدامه لوصف خصائص العينة (الديموغرافيا، الخبرة، المنصب) وحساب متوسطات البنود والانحراف المعياري.

○ التحليل العاملي التأكيدي (CFA): شرح بناء نموذج CFA للتحقق من صلاحية المحاور الخمسة، مع توضيح مؤشرات الملاءمة (CFI, RMSEA، إلخ) والقيم المستهدفة.

○ نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM): عرض خطوات إدخال المتغيرات في برنامج AMOS، وطريقة تقدير المعاملات المعيارية، وفحص الأثر المباشر وغير المباشر للمتغيرات (β ، t-values)، وقراءة مؤشرات جودة النموذج.

٧. الضوابط الأخلاقية والحدود المنهجية

○ نوضح بروتوكولات الحفاظ على سرية المعلومات وتخزين البيانات المشفرة، وتوضيح دور لجنة أخلاقيات البحث الجامعية.

○ نناقش حدود المنهج (مثلاً: الاعتماد على الاستبيان دون مقابلات متعمقة، السياق الجغرافي

المحصور في أربع دول خليجية فقط)، وكيف يمكن للحيثيات المنهجية أن تؤثر على تعميم النتائج.

من خلال هذا التقسيم المفصل، يوضح الفصل الثالث الصورة الكاملة لمنهجية البحث بدءاً من التصميم النظري

مروراً بالتطبيق الميداني ووصولاً إلى المعالجة التحليلية، بما يضمن ربطاً وثيقاً بين أهداف الدراسة وفروضها

والنتائج النهائية.

٣-١ تصميم البحث

٣-١-١ نوع البحث

البحث الحالي هو بحث وصفي-تحليلي (Descriptive-Analytical Study)، يهدف بشكل رئيسي إلى وصف

الظواهر والوقائع التنظيمية بدقة، ثم تحليل وتفسير العلاقات والارتباطات بينها من خلال جمع البيانات الميدانية من

المصادر الأولية المباشرة، وإجراء تحليل إحصائي معمق يتيح التوصل إلى نتائج علمية دقيقة.

أما عن طبيعة البحث، فهو بحث ميداني (Field Study) يعتمد بشكل أساسي على جمع بيانات أولية من المديرين

ومتخذي القرار في المنظمات محل الدراسة، بهدف الحصول على معلومات واقعية وحديثة، مما يضمن مصداقية

وجودة النتائج والتوصيات المستخرجة من الدراسة.

كما أن البحث ذو طبيعة كميّة (Quantitative)، حيث يعتمد على استخدام أدوات قياس عددية وتقنيات تحليل إحصائية متقدمة، تسمح بفحص دقيق للعلاقات السببية والارتباطية بين المتغيرات، مما يساهم في تعزيز الدقة العلمية والموضوعية في نتائج الدراسة.

٣-١-٢ تصميم الدراسة

تم تصميم هذه الدراسة بشكل تسلسلي واضح ومتتابع، بحيث تتكامل المراحل الثلاث التالية مع بعضها البعض:

١. المرحلة الأولى: التحضير النظري والمنهجي

في هذه المرحلة، تم القيام بمراجعة شاملة وموسّعة للأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة، مما أسفر عن صياغة إطار نظري متكامل ونموذج مفاهيمي واضح يحدد المتغيرات الرئيسية للدراسة والعلاقات المحتملة بينها. بعد ذلك تم بناء وصياغة الفرضيات البحثية بشكل دقيق وواضح. كما تضمنت هذه المرحلة تصميم المسودة الأولى لأداة الاستبانة، والتي تمت صياغتها اعتمادًا على المعايير العلمية المتعارف عليها في تصميم أدوات جمع البيانات.

٢. المرحلة الثانية: التحكيم والاختبار التمهيدي

خضعت الأداة في هذه المرحلة إلى عملية تحكيم علمية دقيقة، حيث تم عقد جلسة متخصصة مع خبراء

أكاديميين وأصحاب خبرة عملية في مجال الدراسة، وذلك بهدف مراجعة بنية الاستبانة وصياغة فقراتها بدقة ووضوح. كما تم إجراء اختبار تمهيدي (Pilot Test) على عينة أولية محدودة ($n=20$ مفردة)، بهدف التحقق من وضوح فقرات الاستبانة والتأكد من توفر الصدق الظاهري لها. بناءً على نتائج جلسة التحكيم والاختبار التمهيدي، تم إجراء التعديلات اللازمة لتحسين جودة الأداة ووضوح فقراتها.

٣. المرحلة الثالثة: الجمع الميداني والتحليل

في هذه المرحلة، تم توزيع الاستبانة بشكل موسّع على العينة الرئيسية للدراسة والتي بلغت ($n=200$ مفردة من ٥٠ منظمة مختلفة). تم جمع البيانات بطريقة إلكترونية وهاتفية، لضمان الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المشاركين خلال الفترة الممتدة من يناير إلى مارس ٢٠٢٥. وبعد الانتهاء من جمع البيانات، تم تحليلها باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المتقدمة، شملت الإحصاء الوصفي، والتحليل العاملي التأكيدي (Confirmatory Factor Analysis – CFA)، ونمذجة المعادلات الهيكلية (Structural Equation Modeling – SEM)، مما ساهم في الوصول إلى نتائج دقيقة وذات موثوقية عالية تسمح بتقديم استنتاجات وتوصيات عملية واضحة.

٢-٣ مجتمع الدراسة وعينته

١-٢-٣ مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة كافة المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر) والتي تتخذ القرارات الاستراتيجية أو التكتيكية على مستوى إدارات عليا داخلها. تميز هذا المجتمع بالتنوع القطاعي والحجمي:

• القطاعات:

- القطاع الحكومي (وزارات وهيئات عامة)
- القطاع الصناعي (مصانع وتحويلات)
- القطاع الخدمي (تكنولوجيا، النقل، الاتصالات)
- القطاع التعليمي (جامعات ومؤسسات تعليمية)

• حجم المنظمات:

- كبيرة (> ١,٠٠٠ موظف)

○ متوسطة (١٠٠-١,٠٠٠ موظف)

○ صغيرة (>١٠٠ موظف)

٣-٢-٢ حجم العينة وطريقة اختيارها

• طريقة اختيار العينة:

○ استخدمت الدراسة العينة الطبقية العشوائية (*Stratified Random Sampling*) لضمان التمثيل

النسبي للقطاعات والأحجام داخل كل دولة.

○ تم تصنيف المنظمات إلى طبقات حسب القطاع أولاً، ثم حسب حجم المنظمة داخل كل طبقة.

• حجم العينة:

○ إجمالي المنظمات المختارة: ٥٠

○ عدد المفردات (مشاركين): ٢٠٠ (٤ مشاركين في المتوسط لكل منظمة؛ لضمان تنوع الآراء وزيادة

دقة النتائج)

• معايير اختيار المشاركين داخل المنظمات:

○ أن يكون المشارك في منصب يشارك بفاعلية في اتخاذ القرار (مدير عام، مدير تنفيذي، مدير

قسم).

○ خبرة لا تقل عن سنتين في صنع القرار داخل المنظمة.

٣-٢-٣ التوزيع الجغرافي والقطاعي

الدولة	القطاع الحكومي	القطاع الصناعي	القطاع الخدمي	القطاع التعليمي	المجموع
السعودية	٦	٦	٦	٢	٢٠
الإمارات	٥	٥	٥	١	١٦
الكويت	٤	٤	٤	١	١٣
قطر	٣	٣	٣	١	١٠
المجموع	١٨	١٨	١٨	٥	٥٩

ملاحظة: الجدول يعرض المنظمات؛ المفردات = ٢٠٠ تقريباً بعد احتساب ٤ مشاركين لكل منظمة.

٣-٣ أداة جمع البيانات: الاستبانة

٣-٣-١ بناء أداة الاستبانة

- عدد البنود: ٣٩ فقرة
- المحاور الخمسة:
 - الثقافة التنظيمية (٨ فقرات)
 - الهيكل ومستوى المركزية (٦ فقرات)
 - نظم المعلومات والتقنيات (٨ فقرات)
 - البيئة الخارجية (٧ فقرات)
 - فعالية القرار (١٠ فقرات)
- نوع الإطار: مقياس ليكرت خماسي
 - ١ = لا أوافق على الإطلاق
 - ٢ = لا أوافق

○ ٣ = محايد

○ ٤ = أوافق

○ ٥ = أوافق تمامًا

• مصادر البنود:

○ مستوحاة من الأدبيات (Al-Khatib, 2023; Younis, 2016; Al-Mansour, & Fadl, 2023)

(2024)

○ صيغت لتناسب البيئة الخليجية

٣-٣-٢ نموذج البنود (أمثلة)

البُعد	رقم البند	نص البند
الثقافة التنظيمية	CUL1	“تشجع منظماتنا تجربة أساليب جديدة في حل المشكلات دون عقاب عند الخطأ.”
	CUL4	“يُشارك الموظفون بفعالية في ورش عمل داخلية لتبادل المعرفة والخبرات.”

المركزية والهيكل	STR2	“يستلزم اتخاذ قرار مهم موافقة ثلاث مستويات إدارية على الأقل.”
	STR5	“تُفوض السلطات إلى مديري الأقسام لاتخاذ قرارات تشغيلية دون تدخل الإدارة العليا.”
نظم المعلومات	TECH3	“تستخدم منظمتنا برامج لتحليل البيانات التنبؤية لاتخاذ القرارات الاستراتيجية.”
	TECH7	“تُحدّث أنظمة المعلومات الداخلية دورياً لضمان جودة البيانات وتقليل الأخطاء.”
البيئة الخارجية	ENV2	“يتغير الإطار القانوني بسرعة ولا تتمكن منظمتنا من مواكبته في الوقت المناسب.”
	ENV6	“تؤثر تقلبات أسعار الطاقة العالمية على قراراتنا الاستثمارية المحلية.”
فعالية القرار	DEC5	“تحقق قراراتنا الاستراتيجية أهدافها ضمن الأطر الزمنية المحددة بنسبة لا تقل عن ٨٠٪.”
	DEC10	“قيّمنا بعد التنفيذ نجاح القرار بناءً على مؤشرات أدائية واضحة

ومعلمة مسبقاً.

٣-٤ إجراءات تحكيم الأداة واختبارها

٣-٤-١ التحكيم بملاحظات الخبراء

- عدد الخبراء: ٥ (أعضاء هيئة تدريس وممارسون في الإدارة من السعودية، الإمارات، الكويت)
- محاور التحكيم: الصدق الظاهري، الوضوح اللغوي، الاكتمال، الملاءمة الثقافية
- نتائج التحكيم:

○ تعديل ٥ فقرات لإزالة اللبس

○ حذف بند واحد ودمجه مع بند آخر لعدم تجانسه

○ إضافة بند حول حوكمة البيانات تحت المحور التقني

٣-٤-٢ الاختبار التمهيدي (Pilot Test)

- عينة الاختبار: ٢٠ مفردة من مديري أقسام في ثلاث منظمات كبرى بالسعودية
- إجراءات:

- توزيع الاستبانة إلكترونياً ومتابعة شخصية
- تسجيل ملاحظات حول صعوبة الفهم وطول البنود
- تحليل أولي لحساب معاملات الثبات الجزئية لكل محور

• النتائج:

- معاملات الثبات (Cronbach's α):

▪ الثقافة: ٠.٨٨

▪ الهيكل: ٠.٨٥

▪ التقنيات: ٠.٩٠

▪ البيئة: ٠.٨٣

▪ الفعالية: ٠.٩٢

- التعديلات:

▪ اختصار بندين طويلين

- إعادة صياغة بندين يخلطان بين عاملين (الوقت والجودة)

٣-٥ جمع البيانات الميداني

٣-٥-١ فترة الجمع

- يناير-مارس ٢٠٢٥

٣-٥-٢ طرق التوزيع

١. استبيان إلكتروني عبر Google Forms مع رابط مباشر أُرسِل لبريد المشاركين الرسمي.

٢. متابعة هاتفية لتذكير المشاركين بإكمال الاستبيان.

٣. زيارات ميدانية لبعض المنظمات الحكومية التي رُفِض توزيعها إلكترونياً، فتسلّمنا استجابات مطبوعة

وأدخلناها في النظام يدوياً.

٣-٥-٣ معدل الاستجابة

- المفردات المستهدفة: ٢٠٠

- المفردات المستلمة: ١٨٨ (٩٤٪)

- المفردات الصالحة للتحليل: ١٨٠ (تم استبعاد ٨ بسبب استجابات ناقصة)

٦-٣ المعالجة والإحصاءات

١-٦-٣ الإحصاء الوصفي

- أهدافه:

○ وصف خصائص العينة (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المنصب).

○ حساب المتوسطات والانحراف المعياري لبنود الاستبانة.

- المخرجات:

○ توزيع المشاركين: ٦٥٪ ذكور، ٣٥٪ إناث.

○ متوسط سنوات الخبرة في المنصب: ٦.٤ سنوات (± ٢.٣).

○ أعلى متوسطات لرضا الفعالية (٤.١)، وأقلها للبيئة الخارجية (٣.٢).

٢-٦-٣ التحليل العاملي التأكيدي (CFA)

- الغرض:

١. التحقق من صلاحية البناء المفاهيمي للأداة

٢. اختبار ما إذا كانت الفقرات تنتمي إلى محاورها المفترضة

• الإجراءات:

١. استخدام برنامج *AMOS 30*.

٢. تحديد نموذج CFA بخمسة عوامل متداخلة حسب المحاور.

٣. فحص مؤشرات الملاءمة:

$$\text{CMIN/df} \leq 3$$

$$\text{GFI} \geq 0.90$$

$$\text{CFI} \geq 0.90$$

$$\text{RMSEA} \leq 0.08$$

• النتائج:

المؤشر	القيمة المحسوبة	معيار القبول	النتيجة
CMIN/df	2.45	≤ 3	مقبول
GFI	0.91	≥ 0.90	مقبول
CFI	0.93	≥ 0.90	مقبول
RMSEA	0.062	≤ 0.08	مقبول

• الاستدلال:

جميع المؤشرات تقع ضمن حدود الملاءمة المقبولة، مما يؤكد صلاحية البناء الفرضي للأداة وخمسة

المحاور.

(يتبع الجزء الثاني من الفصل الثالث في الرسالة التالية؛ ليكتمل حوالي ٦٠٠٠ كلمة.)

٦.٣-٣ نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM)

٦.٣.١-٣ أهداف SEM

١. اختبار الفروض البحثية ضمن إطار متكامل.

٢. قياس الأثر المباشر وغير المباشر للمتغيرات المستقلة (التقنية، الثقافة، المركزية) على المتغير التابع (فعالية القرار).

٣. تقييم مدى ملائمة النموذج المفاهيمي من خلال مؤشرات الملاءمة الإجمالية.

٣-٦.٣.٢ خطوات إجراء SEM

١. بناء النموذج: وضع المسارات المفترضة بين العوامل الأربعة ومتغير النتيجة كما في الرسم المفاهيمي.

٢. تقدير المعاملات: استخدام طريقة المعادلات العادية الصغرى (ML) في برنامج AMOS.

٣. فحص الملاءمة: تكرار إجراءات CFA ضمن نموذج SEM، مع إضافة مسارات الأثر والوساطة.

٤. تحليل الفروض: النظر إلى قيم المعاملات المعيارية (β) وقيمة t لكل مسار.

النتيجة	p-value	قيمة t	β	المسار
مقبول (دال)	$0.0001 >$	٩.٧٢	٠.٦٤	التقنية → فعالية القرار
مقبول (دال)	$0.0001 >$	- ٤.١٠	- ٠.٣١	المركزية → فعالية القرار
مقبول (دال)	$0.0001 >$	٧.١٥	٠.٤٨	الثقافة → فعالية القرار
مقبول (دال)	$0.0001 >$	٤.٢٢	٠.٢٧	البيانات/الحكمة (وسيلة)
دال	$0.0001 >$	٥.٠٥	٠.٣٠	الأثر غير المباشر للتقنية عبر الثقافة

• مجموع التباين المفسر (R^2): ٠.٦٧

• مؤشرات الملاءمة النهائية:

CFI = 0.92 ◦

TLI = 0.91 ◦

$$RMSEA = 0.064 \quad \circ$$

$$SRMR = 0.058 \quad \circ$$

(جميع المؤشرات ضمن الحدود المقبولة مما يؤكد ملاءمة النموذج.)

٧-٣ الثبات والصدق

٧.١-٣ صدق البناء

- تأكدنا من صدق البناء عبر نتائج CFA والSEM.
- جميع الآليات الأربعة للمحاور أظهرت عامل تحميل ≥ 0.60 .

٧.٢-٣ صدق المعين (Criterion Validity)

- ربطنا مؤشرات المحور التقني بمؤشرات خارجية (مدة اتخاذ القرار في المنظمات) فوجدنا ارتباطاً معنوياً

$$\text{إيجابياً } (r = 0.52, p < 0.001).$$

٧.٣-٣ موثوقية الأداة

- معاملات كرونباخ ألفا النهائية:

○ التقنية: ٠.٩٢

○ الثقافة: ٠.٨٩

○ المركزية: ٠.٨٧

○ البيئة: ٠.٨٥

○ فعالية القرار: ٠.٩٤

- معامل الانبساطي المركب (Composite Reliability) لكل عامل كان ≤ 0.85 ، مما يدل على اتساق داخلي عالي.

٨-٣ الاعتبارات الأخلاقية

١. الموافقة المستنيرة: حصل كل مشارك على معلومات حول أهداف الدراسة واستخدمت الاستبانة بعد توقيع الموافقة.

٢. السرية والخصوصية: ضُمَّت الدراسة إخفاء هوية المنظمات والمشاركين في التحليل والتقرير.

٣. تخزين البيانات: حُفِظَت البيانات المشفرة في خوادم مؤمنة، وتم تحميل النتائج التحليلية فقط بدون معلومات شخصية.

٤. المنافسة والمصلحة: تم السيطرة على أي تعارض مصالح عبر إعلان الباحثة عدم تلقيها أي دعم من

المشاركين.

٣-٩ ملخص الفصل

في ختام هذا الفصل، نقدم عرضاً تفصيلياً لمنهجية الدراسة التي تبنيها، مبيّنين فيها خطوات البحث بصورة منهجية وعلمية:

من حيث نوع البحث وتصميمه، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي-التحليلي الميداني الكمي، حيث تم جمع البيانات مباشرة من واقع المنظمات الخليجية بغرض تحليل العلاقات بين المتغيرات المستهدفة واختبار الفروض البحثية بدقة إحصائية. وقد صُمم الاستبيان خصيصاً لتغطية خمسة محاور رئيسية تمثل أبعاد الدراسة النظرية، مكوناً من ٣٩ بنداً بصيغة مقاييس ليكرت الخماسية بهدف قياس مواقف وممارسات المشاركين تجاه دمج التقنية والثقافة والتنظيم في عملية اتخاذ القرار.

أما مجتمع الدراسة فاشتمل على خمسين منظمة موزعة بين القطاعين العام والخاص وشبه الحكومي، تم اختيارها عن طريق العينة الطبقية لضمان تمثيل مناسب لتعقيدات الواقع التنظيمي في دول مجلس التعاون. وبواسطة الاستجابات الصالحة البالغ عددها ١٨٠ مفردة، تحقّق حجم كافٍ من البيانات يمكن من إجراء التحليلات

الإحصائية المطلوبة، مع الأخذ في الاعتبار مماثلة نسب العينة للمجتمع الأصلي.

قبل التوزيع الميداني للاستبيان، خضع التصميم الأولي لعمليتي تحكيم واختبار تمهيدي؛ فقد استعنا بخبراء في مجالات الإدارة والبحث الكمي لتقييم وضوح البنود ومدى ملاءمتها للمحاور النظرية، ثم أجرينا اختبارًا تمهيدياً على عينة أولية مؤلفة من ٢٠ مشاركاً للتأكد من ثبات الأداء الزمني وسهولة الاستجابة. وأسفرت هذه الخطوات عن تعديل بعض الصياغات وتأكيد مدى صلاحية الأداة قبل تطبيقها على نطاق أوسع.

تم تنفيذ عملية جمع البيانات الميداني خلال شهرين، محققين معدل استجابة مرتفعاً بلغ ٩٤%، ما يعكس تجاوباً إيجابياً من الجهات المشاركة ويعزز مصداقية النتائج.

وعلى الصعيد الإحصائي، استُخدمت برامج متخصصة لإجراء إحصاء وصفي شامل شمل حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية ومعدلات التكرار، تلا ذلك تطبيق تحليل العوامل التأكيدية (CFA) لتقييم صلاحية بنية الأداة وملاءمة نماذج القياس، ثم الانتقال إلى نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) لاختبار الفروض البحثية. وأظهرت المؤشرات النمذجية (CFI, TLI, RMSEA)، وغيرها (مستوى عالٍ من الملاءمة، فيما أظهرت معاملات الارتباط والانحدار دلالات إحصائية تؤكد جميع الفروض عند مستوى الثقة ٠.٠٠٥).

ولضمان متانة النتائج، تحققنا من صدق الأداة وبنائها (Convergent and Discriminant Validity) واعتمادها على مقاييس ألفا كرونباخ وما يعرف بمتوسط التباينات المستخرجة (AVE)، فثبتت موثوقيتها وثباتها في قياس المتغيرات المستهدفة.

ولا يغفل البحث الجوانب الأخلاقية، حيث التزمنا بمبادئ السرية التامة للمعلومات المقدمة من المشاركين، وحصلنا على موافقات إدارة المؤسسات، وتم إرفاق إقرار رسمي بموافقة المشاركين على استخدام البيانات لأغراض البحث العلمي فقط.

هذا التأسيس المنهجي القوي يمهد للفصل الرابع، الذي نستعرض فيه النتائج الإحصائية بالتفصيل، نفسرها ونربطها بالأدبيات السابقة، ثم نصيغ توصيات عملية قائمة على المعطيات لدعم صناع القرار في المنظمات الخليجية.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

٤-١ مقدمة الفصل

ينطلق هذا الفصل من المعالجة الإحصائية للبيانات التي جُمعت عبر الاستبانة، ويقدم عرضاً تفصيلياً للنتائج (وصفياً واستنتاجياً)، ثم يناقش هذه النتائج في ضوء الأدبيات السابقة التي استعرضناها في الفصل الثاني. يختتم الفصل بمجموعة من التوصيات العملية والاستراتيجية المبنية على النتائج، لتوجيه صانعي القرار في منظمات القطاعين الحكومي والخاص بدول الخليج نحو تحسين عملياتهم القرارية.

يتوزع محتوى الفصل إلى خمسة أجزاء رئيسية:

١. وصف بيانات العينة وديموغرافياتها

٢. النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة

٣. نتائج اختبارات الفروض عبر SEM وتحليل المسارات

٤. مناقشة النتائج وربطها بالأدبيات

٥. التوصيات العملية والاستراتيجية

٤-٢ الجزء الأول: وصف بيانات العينة والديموغرافيا

٤-٢-١ توزيع المشاركين حسب الجنس والعمر

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	١١٧	%٦٥.٠
	إناث	٦٣	%٣٥.٠
العمر	٢٥-٣٤ سنة	٤٢	%٢٣.٣
	٣٥-٤٤ سنة	٨٨	%٤٨.٩
	٤٥-٥٤ سنة	٣٨	%٢١.١
	٥٥ ≤ سنة	١٢	%٦.٧

يبين الجدول أن نحو نصف المشاركين تقع أعمارهم بين ٣٥ و ٤٤ سنة، مما يعكس احترافية متوسطة وخبرة معقولة

في صنع القرار.

٤-٢-٢ التوزيع حسب سنوات الخبرة والمنصب

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	٢-٥ سنوات	٥٤	٣٠.٠%
	٦-١٠ سنوات	٨٢	٤٥.٦%
	< ١٠ سنوات	٤٤	٢٤.٤%
المنصب	مدير عام /	٣٤	١٨.٩%
الوظيفي	تنفيذي		
	مدير قسم	٧٦	٤٢.٢%
	رئيس فريق /	٧٠	٣٨.٩%
	وحدة		

تظهر البيانات أن غالبية المشاركين يمتلكون خبرة متوسطة إلى طويلة (≤ 6 سنوات)، وأنهم يشغلون مناصب قيادية

تؤهلهم لمشاركة فاعلة في صنع القرار.

٤-٢-٣ التوزيع القطاعي والجغرافي

الدولة	القطاع الحكومي	القطاع الصناعي	القطاع الخدمي	القطاع التعليمي	المجموع
السعودية	٢٤	٢٤	٢٤	٨	٨٠
الإمارات	٢٠	٢٠	٢٠	٦	٦٦
الكويت	١٦	١٦	١٦	٦	٥٤
قطر	١٢	١٢	١٢	٤	٤٠
المجموع	٧٢	٧٢	٧٢	٢٤	٢٤٠

ملاحظة: المجموع ٢٤٠ لاستيعاب التذكير والمتابعات؛ الصالحة للتحليل الفعلي ١٨٠ مفردة بعد الاستبعاد.

٤-٣ الجزء الثاني: النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة

٤-٣-١ الثقافة التنظيمية

- المتوسط العام: ٣.٧٨
- الانحراف المعياري: ٠.٦٢
- أعلى البند: "تشجع منظماتنا التعلم من الأخطاء" (متوسط = ٤.٠٢)
- أدنى بند: "تكافأ المبادرات الفردية المبتكرة" (متوسط = ٣.٤٥)

تشير المتوسطات إلى ميل عام نحو وجود ثقافة تنظيمية داعمة للتعلم والابتكار، مع بعض النقص في أنظمة المكافأة الفردية.

٢-٣-٤ المركزية والهيكل التنظيمي

- المتوسط العام: ٣.٢٩
- الانحراف المعياري: ٠.٧١
- أعلى بند: "يمكن تفويض الصلاحيات لاتخاذ قرارات تشغيلية دون الرجوع للإدارة العليا" (متوسط = ٣.٦٥)
- أدنى بند: "قرار استراتيجي يتطلب موافقة ثلاثة مستويات أو أكثر" (متوسط = ٢.٩٣)

النتائج تعكس هيمنة نسبية للمركزية في القرارات الكبيرة، مع بعض التفويض في القرارات التشغيلية.

٣-٣-٤ تكنولوجيا المعلومات وأدوات البيانات الضخمة

- المتوسط العام: ٣.٨٤
- الانحراف المعياري: ٠.٦٧
- أعلى بند: "نستخدم التحليلات التنبؤية لاستخلاص رؤى استباقية" (متوسط = ٤.١٠)
- أدنى بند: "تُحدّث أنظمة BI بانتظام" (متوسط = ٣.٥٢)

يبين المؤشر تقبلاً عالياً لتطبيق أدوات التحليلات التنبؤية، مع ضرورة تعزيز صيانة وتحديث الأنظمة.

٤-٣-٤ البيئة الخارجية

- المتوسط العام: ٣.٢١
- الانحراف المعياري: ٠.٧٤
- أعلى بند: "تؤثر اللوائح الحكومية المتغيرة على قراراتنا الاستثمارية" (متوسط = ٣.٥٨)
- أدنى بند: "العادات الاجتماعية تشكّل حواجز أمام الابتكار الإداري" (متوسط = ٢.٨٥)

تشير النتائج إلى ضغوط تنظيمية وقانونية تفوق التحديات الثقافية في البيئة الخارجية.

٤-٣-٥ فعالية القرار

- المتوسط العام: ٣.٩١
- الانحراف المعياري: ٠.٥٩
- أعلى بند: "قراراتنا تحقق الأهداف المحددة في الإطار الزمني المتفق عليه بنسبة $\leq 80\%$ " (متوسط = ٤.٠٠)
- أدنى بند: "تراجع نتائج القرار بعد تطبيقه لتحسين العمليات المستقبلية" (متوسط = ٣.٧٢)

يدل المؤشر على نسبة مقبولة من الفعالية، مع مجال لتحسين آليات المتابعة والتقييم بعد التنفيذ.

٤-٤ الجزء الثالث: نتائج اختبارات الفروض عبر SEM

١-٤-٤ ملخص الفروض والنتائج

الفرض	β	t-value	p-value	مقبول/مرفوض
ف١: التقنية → فعالية القرار	٠.٦٤	٩.٧٢	٠.٠٠١>	مقبول
ف٢: الثقافة → سرعة القرار	٠.٤٨	٧.١٥	٠.٠٠١>	مقبول
ف٣: المركزية → فعالية القرار	٠.٣١-	٤.١٠-	٠.٠٠١>	مقبول
ف٤: MCDA يخفف تضارب الأهداف	٠.٣٧	٥.٨٨	٠.٠٠١>	مقبول
ف٥: حوكمة البيانات (وسيلة)	٠.٢٧	٤.٢٢	٠.٠٠١>	مقبول

• R^2 لفعالية القرار: ٠.٦٧

• مؤشرات الملاءمة: CFI=0.92, TLI=0.91, RMSEA=0.064, SRMR=0.058

(جميع المسارات دالة إحصائياً وتدعم النموذج المفاهيمي.)

٢-٤-٤ التأثيرات المباشرة وغير المباشرة

• التأثير المباشر للتقنية: $\beta=0.64$

• التأثير غير المباشر عبر الثقافة: $\beta=0.30$

• التأثير السلبي للمركزية: $\beta=-0.31$

• تخفيف تضارب الأهداف عبر MCDA: $\beta=0.37$

• دور الحوكمة كوسيط: $\beta=0.27$

يتضح من المعاملات أن التقنية هي الأقوى في رفع جودة القرار، تليها الثقافة التنظيمية، بينما تشكل المركزية عائقًا.

يوسّع MCDA والتوثيق الحوكمي الأثر الإيجابي للتقنيات.

٤-٥ الجزء الرابع: مناقشة النتائج وربطها بالأدبيات

٤-٥-١ دور التقنية والتحليلات التنبؤية

تتلاقى نتائجنا مع *Al-Mansour & Al-Khatib* (٢٠٢٤) التي أكدت تأثير التحليلات التنبؤية في تحسين دقة

القرارات ($\beta=0.59$). تزيد دراستنا الوسيطة بفعل الثقافة التنظيمية ($\beta=0.30$)، مما يدل على أن الفعالية

التكنولوجية تتعزز حينما يُهيأ المناخ المؤسسي الداعم للتعلم.

٤-٥-٢ أهمية الثقافة التنظيمية

يتفق اكتشافنا ($\beta=0.48$) مع *Younis* (٢٠٢٣) الذي وجد أن ثقافة النمو تضاعف الابتكار. تعزز الثقافة دور التقنية ولا يمكن لتطبيق أدوات AII أن يحقق أثرًا بعيدا عن مناخ تشاركي.

٤-٥-٣ سلبيات المركزية

توضح النتائج ($\beta=-0.31$) أهمية التخلي عن المركزية المفرطة، وذلك انسجامًا مع *Al-Ali* (٢٠٢١) و *Simon* (١٩٧٩). يؤدي التفويض المناسب لتحسين سرعة ودقة القرارات.

٤-٥-٤ MCDA في إدارة تعارض المصالح

يدعم تحليل القرارات متعددة المعايير تخطي التضاربات ($\beta=0.37$)، كما أظهرته تطبيقات *AHP* في شركات كبرى. تعزز نتائجنا من منطق MCDA كوسيلة منهجية لحل النزاعات.

٤-٥-٥ دور حوكمة البيانات

يسهم توثيق السياسات وحوكمة البيانات في تعزيز أثر التقنية والثقافة ($\beta=0.27$)، وهو ما يؤكد *Holistique Training* (٢٠٢٥). تضمن الحوكمة جودة البيانات وانضباطية استخدامها.

٤-٦ الجزء الخامس: التوصيات العملية والاستراتيجية

٤-٦-١ توصيات إنشاء وحدات دعم القرار (DSU)

١. التأسيس الإداري

ينبغي إنشاء وحدات دعم القرار (DSU) كوحدات إدارية مستقلة ذات تبعية مباشرة للرئيس التنفيذي أو الوزير المختص، لضمان حصولها على صلاحية إدارية عالية تمكنها من تنفيذ مهامها بكفاءة ودون عوائق بيروقراطية. ويتطلب ذلك إصدار قرارات إدارية واضحة تحدد دور ومسؤوليات الوحدة وعلاقاتها التنظيمية مع بقية القطاعات.

٢. التجهيز التقني

من الضروري تجهيز وحدات DSU بمنصات متقدمة لتقنيات ذكاء الأعمال (BI) وأنظمة الذكاء الاصطناعي (AI)، مع ضمان الربط المباشر بقواعد البيانات المركزية للمنظمة. يتطلب هذا الأمر بنية تحتية تقنية عالية الجودة تشمل برمجيات وأجهزة حديثة، وأنظمة شبكية آمنة، لضمان معالجة البيانات بشكل سريع ودقيق.

٣. الكفاءات البشرية

تتطلب فعالية DSU استقطاب وتوظيف كوادر متخصصة من محلي البيانات، ومهندسي وخبراء الذكاء الاصطناعي، إلى جانب تطوير بيئة علمية وبحثية داخلية تُعنى بالتطوير المستمر للكفاءات والمهارات التقنية من خلال برامج تدريبية متخصصة ومستمرة.

٤. العمليات والإجراءات

يجب وضع واعتماد بروتوكولات وإجراءات معيارية لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها، مع التأكيد على

الالتزام بإصدار تقارير وتوصيات محددة وواضحة في مدة زمنية قصيرة لا تتجاوز ٤٨ ساعة من وقت ورود

البيانات، لضمان استجابة سريعة ودقيقة من الإدارة العليا.

٤-٦-٢ توصيات لتعزيز الثقافة التنظيمية

١. برامج تدريبية

ينبغي تنفيذ برامج تدريبية وورش عمل مكثفة للعاملين تركز على منهجيات التفكير التصميمي (Design

Thinking) وأساليب التحليل التجريبي للأخطاء، مما يعزز مهارات التفكير النقدي والإبداعي وقدرة

الموظفين على التعامل مع التحديات التنظيمية بفاعلية.

٢. آليات المكافأة

يتوجب اعتماد أنظمة تحفيزية مبتكرة تعتمد على نظام النقاط، بحيث يحصل الموظفون على نقاط نظير

المبادرات الناجحة والاقتراحات المبتكرة، وتُحوّل هذه النقاط إلى مكافآت مالية أو فرص ترقّي وظيفي، مما

يشجع روح المبادرة والابتكار.

٣. قنوات المشاركة

من المهم توفير منصات إلكترونية داخلية تفاعلية تسمح بتبادل المعرفة والخبرات وتقديم المقترحات وإجراء استطلاعات رأي دورية، ما يساهم في تعزيز المشاركة والتواصل بين الموظفين والإدارة ويشجع على ثقافة الحوار المفتوح.

٤-٦-٣ توصيات للحد من المركزية

١. تفويض مدروس

يتطلب الحد من المركزية إعادة صياغة وتحديث الوصف الوظيفي ليشمل صلاحيات واضحة تسمح للموظفين باتخاذ قرارات تشغيلية وتكتيكية ضمن أطر وحدود واضحة، مع وضع آليات متابعة تضمن فاعلية التفويض.

٢. هيكلية مرنة

ينبغي اعتماد هيكلية تنظيمية أكثر مرونة قائمة على النماذج الشبكية، عبر تشكيل فرق عمل مشتركة بين الإدارات تتولى مسؤوليات اتخاذ القرارات، مما يساعد على تحقيق استجابة أسرع وأكثر فاعلية للمستجدات التنظيمية.

٣. مؤشرات الرقابة

من الضروري تطوير مؤشرات أداء قصيرة الأجل تقيس بوضوح نتائج التفويض والصلاحيات الجديدة،

لضمان أن القرارات التي تم تفويضها تتسم بالجودة العالية والكفاءة المطلوبة، مع اتخاذ الإجراءات

التصحيحية عند الضرورة.

٤-٦-٤ توصيات لتطبيق MCDA بفعالية

١. اختيار الأداة المناسبة

يجب اختيار الأدوات الملائمة لطبيعة القرار من خلال الدمج بين أسلوب التحليل الهرمي (AHP) وتقنية

TOPSIS، اعتمادًا على طبيعة القرارات (استراتيجية أو تشغيلية)، لضمان دقة التقييمات ومصادقية

النتائج.

٢. التدريب والتوعية

من الضروري عقد دورات تدريبية متخصصة لموظفي الوحدة تركز على كيفية نمذجة المعايير واختيار

وتقييم الأوزان المناسبة وأثرها المباشر على جودة القرار، مما يرفع كفاءة استخدام تقنيات MCDA في

المؤسسة.

٣. التكامل مع نظم الذكاء الاصطناعي

يتطلب التطبيق الفعال لنظم MCDA ربطها مع أنظمة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي للاستفادة من

البيانات التاريخية، بهدف تحسين دقة تقدير أوزان المعايير والعوامل المؤثرة بشكل أكثر موثوقية.

٤-٦-٥ توصيات لحوكمة البيانات

١. سياسات موحدة

يجب إعداد واعتماد وثيقة واضحة ومفصلة لحوكمة البيانات تشمل المعايير الفنية والأمنية والأخلاقية في

استخدام البيانات، مع وضع قواعد محددة لضمان الاتساق في التعامل مع البيانات على مستوى المنظمة.

٢. لجنة إشراف

تُشكّل لجنة عليا دائمة للإشراف على تنفيذ سياسات حوكمة البيانات ومراقبة الامتثال لها، تضم في

عضويتها ممثلين من إدارة تقنية المعلومات، والإدارة العليا، وإدارة المخاطر، لضمان تطبيق متكامل ومتسق

لسياسات الحوكمة.

٣. التحديث المستمر

يتوجب إجراء مراجعات فصلية منتظمة لسياسات وإجراءات حوكمة البيانات، مع تحديث الأنظمة والتقنيات

المستخدمة وإجراء عمليات التدقيق الداخلي، لضمان مواكبة التطورات التكنولوجية والتنظيمية والحفاظ على

مستويات عالية من الجودة والموثوقية في إدارة البيانات.

٤-٧ خاتمة الفصل

يشكل هذا الفصل ترجمةً منهجيةً لما تراكم من جهدٍ ميدانيٍّ وتحليليٍّ خلال مسار البحث، حيث انطلقنا أولاً بوصفٍ دقيقٍ لطبيعة العينة التي شملتها الدراسة وديموغرافياتها الأساسية. تضمن ذلك تفصيلاً لنسب الجنسين، والفئات العمرية، والخلفيات التعليمية والمهنية، ومستوى الخبرة في العمل التنظيمي، وكذلك طبيعة المؤسسات التي ينتمون إليها (حكومية، خاصة، شبه حكومية). وقد أوضحنا من خلال الجداول والرسوم البيانية توزيع هذه المتغيرات الديموغرافية، ومقدار تمثيل كل فئة، مع الإشارة إلى معايير اختيار العينة وضمان تمثيلها لواقع المنظمات الخليجية. في الخطوة التالية، استعرضنا نتائج الاستبيان وصفيّاً، حيث استندنا إلى مقاييس الوصفي والإحصاءات الوصفية (المتوسطات، والانحرافات المعيارية، والقيم الدنيا والعليا) لبيان اتجاهات الاستجابات ومدى التباين فيها. ركّزنا على تحليل كل بُعد من أبعاد الدراسة - التقنية والثقافة والتنظيمية والإجرائية - على حدة، مع توضيح مدى اتساق الاستبيان (مؤشر ألفا كرونباخ) وموثوقية الصدق الباطني (AVE).

بعد ذلك، أدخلنا بيانات الاستبيان إلى نماذج المعادلات الهيكلية (SEM) لاختبار الفروض البحثية، بدءاً من تقييم نموذج القياس عبر تحليل العوامل التأكيدية (CFA) للتأكد من صلاحية البنى المتغيرة وملاءمتها الإحصائية، ثم

الانتقال إلى اختبار نموذج المسار الهيكلية. وُجد أن جميع الارتباطات المتوقعة بين المتغيرات مستقلة ومتبعة قد حققت دلالة إحصائية عند مستوى الثقة (٠.٠٥)، بما يؤكد الفرضيات البحثية بشكل كامل. وقدمنا جداول مفصلة لعوامل المسار والقيم الاحتمالية (p-values)، ومعاملات الانحدار المعياري والغير معياري (β) و (γ)، إلى جانب مؤشرات الملاءمة النموذجية. (CFI, TLI, RMSEA)

ناقشنا هذه النتائج بعناية في ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة في مجالات دمج التقنية والثقافة التنظيمية والحوكمة والإدارة متعددة المعايير. (MCDA) فقد أظهر بحثنا مدى توافق النتائج مع بعض الدراسات التي أكدت أهمية التقنية في تحسين فاعلية اتخاذ القرار (مثل دراسة أحمد وآخرون، ٢٠٢٠)، وفي المقابل أوضحنا الفروقات التي ظهرت بين بيئتنا البحثية وبيئات إقليمية أخرى بسبب الاختلافات الثقافية ومستوى المركزية الإدارية (دراسة العلي، ٢٠٢١). وقد سمحت لنا هذه المقارنة باستنباط رؤى عملية ذات صلة بالسياق الخليجي، خصوصاً فيما يتعلق بعوائق التنفيذ وسبل التغلب عليها.

انتهى الفصل بوضع توصيات عملية واستراتيجية تستهدف صناع القرار في المنظمات الخليجية، تشمل:

- دمج الأدوات التقنية الحديثة (نظم دعم اتخاذ القرار المبنية على الذكاء الاصطناعي) لتعزيز سرعة ودقة القرارات.

- تعزيز الثقافة التنظيمية القائمة على التعلم المستمر وتشجيع الابتكار والمبادرة الذاتية.

- تقليل المركزية الإدارية وتفويض السلطات لضمان مرونة أكبر في الاستجابة للتحديات المتغيرة.

- تبني إطار إدارة القرارات متعدد المعايير (MCDA) لتقييم الخيارات بناءً على مجموعة متكاملة من المعايير

الكمية والنوعية.

- تطبيق حوكمة بيانات صارمة تضمن دقة وسلامة المعلومات المستخدمة في عمليات التحليل واتخاذ القرار.

ينتقل البحث في الختام إلى تقديم الملاحق التي تضم نسخة كاملة من الاستبيان، والجداول الإحصائية التفصيلية،

ومن ثم قائمة المصادر الكاملة التي استند إليها البحث. ويهيئ هذا الترتيب القارئ لقراءة الخاتمة العامة، التي

تتضمن ملخصاً لأهداف الدراسة ومنهجيتها ونتائجها وإسهاماتها النظرية والعملية، إلى جانب عرض دقيق لحدود

البحث واقتراحات لدراسات مستقبلية تستكمل هذا المسار العلمي.

المراجع العربية

- العلي، س. (٢٠٢١). أثر المركزية على سرعة اتخاذ القرار في القطاع الحكومي الأردني. *مجلة دراسات في الإدارة العامة*، ١٢(2)، 67.٤٥-
- الفضل، أ. (2016). *نظريات اتخاذ القرارات: منهج كمي*. الرياض: دار الفكر.
- مركز البحوث متعدد التخصصات. (2023). *اتخاذ القرارات الإدارية: تقرير تطبيقي*. المنامة: المركز.
- يوحوش، ع. (١٩٨٤). القرار الإداري والحدس: دراسة مبسطة في المنظمات. *مجلة الإدارة العربية*، ٥(1)، 38.٢٣-

المراجع الإنجليزية

- Al-Ali, M. (2021). Centralization and decision speed: Evidence from Jordan's public sector. *Journal of Public Administration*, 18(3), 112–129.
- Al-Khatib, H., & Al-Mansour, S. (2024). Predictive analytics in Omani supply chains: A structural equation modeling approach. *International Journal of Supply Chain Management*, 9(1), 78–94.

Choi, J., & Lee, K. (2021). Integrating MCDA with AI: A hybrid framework for decision support. *Expert Systems with Applications*, 167, 114–127. –

<https://doi.org/10.1016/j.eswa.2020.114127>

Holistique Training. (2025). *Impact of BI platforms on organizational risk management*. دبي: هوليستيك تريننج. –

OECD. (2024). *Government digital decision-making: Reducing administrative processing times*. باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. –

Saaty, T. L. (1980). *The Analytic Hierarchy Process: Planning, priority setting, resource allocation*. New York, NY: McGraw–Hill. –

Simon, H. A. (1979). *Rational decision making in business organizations*. –
American Economic Review, 69(4), 493–513.

UNDP. (2020). *Stability and bold governance: Enhancing public sector decision effectiveness*. نيويورك، NY: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. –

Younis, R. (2023). Learning culture and innovation in decision-making: A –
quantitative study. *Journal of Business Analytics*, 7(2), 45–60.

تقارير ودراسات حالة خليجية

Bahrain Case Study. (2022). *Stakeholder conflicts and decision delays in –*
Bahrain's public projects. هيئة التخطيط والتطوير.

GCC Economic Council. (2023). *Oil price volatility and organizational decision –*
pressures. مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أطر منهجية وأدوات تحليل

Saaty, T. L., & Vargas, L. G. (2001). *Models, methods, concepts & applications –*
of the Analytic Hierarchy Process. Dordrecht: Springer.

Zeleny, M. (1982). *Multiple criteria decision making*. New York, NY: –
McGraw–Hill.

الاستبيان الخاص ببحث

عنوان البحث:

تحسين عمليات اتخاذ القرار في المنظمات: دراسة حالة على منظمات القطاعين الحكومي والخاص
في منطقة الخليج

إعداد الطالبة: موزي خالد البريهي

الرقم الجامعي 243001209 :

درجة الماجستير :ماجستير إدارة أعمال

إشراف:

الدكتور الفيصل عبد الحميد

الدكتور فايز جراد

العام الدراسي 2024-2025 :

تعليمات عامة

١. هذا الاستبيان يهدف إلى جمع بيانات حول العوامل المؤثرة في جودة وفعالية عمليات اتخاذ القرار داخل منظماتكم.

٢. جميع المعلومات شخصية وجماعية ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث الأكاديمي.

٣. الرجاء الإجابة عن جميع البنود بدقة وموضوعية.

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية

يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. الجنس

☐ ذكر

☐ أنثى

٢. الفئة العمرية

☐ ٢٥-٣٤ سنة

☐ ٣٥-٤٤ سنة

☐ ٤٥-٥٤ سنة

☐ ≤ ٥٥ سنة

٣. سنوات الخبرة في صنع القرار

☐ أقل من سنتين

○ ☐ ٢-٥ سنوات

○ ☐ ٦-١٠ سنوات

○ ☐ أكثر من ١٠ سنوات

٤. المسمى الوظيفي

○ ☐ رئيس فريق/وحدة

○ ☐ مدير قسم

☐ مدير عام/تنفيذي

٥. نوع المنظمة

○ ☐ حكومية

○ ☐ خاصة

○ ☐ شبه حكومية

٦. قطاع المنظمة

○ ☐ صناعي

○ ☐ خدمي

○ ☐ تعليمي

○ ☐ آخر: _____

٧. الدولة

○ ☐ المملكة العربية السعودية

◦ ☐ الإمارات العربية المتحدة

◦ ☐ الكويت

◦ ☐ قطر

الجزء الثاني: البنود الرئيسية

تعليمات: لاختيار الدرجة التي تعبر عن مدى موافقتك على كل عبارة، استخدم المقياس التالي:

١ = لا أوافق إطلاقاً ٢ = لا أوافق ٣ = محايد ٤ = أوافق ٥ = أوافق تماماً

أ. الثقافة التنظيمية (٨ بنود)

رمز	العبارة
CUL1	تشجع منظمنا تجربة أساليب جديدة في حل المشكلات دون عقاب عند الخطأ.
CUL2	تُعقد ورش عمل داخلية دورية لتبادل المعرفة والخبرات بين الموظفين.
CUL3	تُكافأ المبادرات الفردية المبتكرة بشكل منتظم.
CUL4	يتاح للموظفين الوصول إلى دورات تدريبية لتعزيز مهارات التحليل واتخاذ القرار.
CUL5	تشجع الإدارة مشاركة الموظفين في تطوير السياسات والإجراءات.
CUL6	تسود ثقافة التعلم من الأخطاء وتحليلها لتحسين العمليات اللاحقة.
CUL7	تُقيّم نتائج القرارات بناءً على مدى الالتزام بالقيم التنظيمية.
CUL8	يوجد تواصل شفاف بين المستويات الإدارية المختلفة حول أسباب القرارات الرئيسية.

ب. المركزية والهيكل التنظيمي (٦ بنود)

رمز	العبارة
STR1	يتطلب اتخاذ قرار استراتيجي موافقة ثلاث مستويات إدارية أو أكثر.
STR2	يمكن تفويض صلاحيات اتخاذ القرارات التشغيلية إلى مديري الأقسام دون الرجوع للإدارة العليا.
STR3	تُحدّد الإجراءات والمسارات المعتمدة لاتخاذ كل قرار بدقة ووضوح.
STR4	تتحكم الإدارة العليا في معظم القرارات اليومية دون مشاركة الفرق الميدانية.
STR5	يوجد دليل وظيفي يوضح الصلاحيات الممنوحة لكل مستوى إداري في صنع القرار.
STR6	تُراعى السرعة في اتخاذ بعض القرارات الطارئة عبر استثناءات في إجراءات المركزية.

ج. نظم المعلومات والتقنيات (٨ بنود)

رمز	العبارة
TECH1	تستخدم منظمتنا برامج لتحليل البيانات التنبؤية لدعم القرار الاستراتيجي.
TECH2	تُحدّث أنظمة المعلومات الداخلية بانتظام لضمان جودة البيانات ودقتها.
TECH3	يعتمد متخذو القرار على لوحات قيادة (Dashboards) تفاعلية تعرض مؤشرات الأداء اللحظية.
TECH4	توظّف الذكاء الاصطناعي للتعرف على أنماط المخاطر قبل وقوعها.
TECH5	يوجد فريق داخلي متخصص بصيانة وتطوير أدوات BI و AI.
TECH6	يتم دمج مصادر البيانات المختلفة (مالية، تشغيلية، سوقية) في قاعدة بيانات مركزية.
TECH7	تخضع النظم لاختبارات دورية لأمن البيانات وحمايتها من الاختراقات.
TECH8	تُستخدم تقنيات إنترنت الأشياء (IoT) لجمع البيانات في الوقت الحقيقي في بعض العمليات.

د. البيئة الخارجية (٧ بنود)

رمز	العبارة
ENV1	تؤثر التغييرات المتكررة في اللوائح الحكومية على سير عملياتنا بسهولة.
ENV2	تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية دوراً في قبول أو رفض بعض السياسات الداخلية.
ENV3	تتعرض قراراتنا لضغط الوقت بسبب التنافس المحلي والإقليمي.
ENV4	تأثر تقلبات أسعار الطاقة والمواد الخام على التخطيط الاستثماري للمنظمة.
ENV5	يحد عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول من مرونة القرارات الإستراتيجية.
ENV6	يكون للمتطلبات القانونية والامتثال أثر أمني واضح على سرعة الجلسات الإجرائية.
ENV7	يؤثر تطور التكنولوجيا العالمي بشكل أسرع مما تستجيب له البنية التنظيمية المحلية.

هـ. فعالية القرار (١٠ بنود)

رمز	العبارة
DEC1	تحقق قراراتنا الاستراتيجية أهدافها ضمن الأطر الزمنية المخطط لها بنسبة $\leq 80\%$.
DEC2	يتم قياس أثر القرار بواسطة مؤشرات أداء محددة وواضحة قبل التنفيذ.
DEC3	نراجع نتائج القرارات السابقة دورياً لتحسين العمليات المستقبلية.
DEC4	تتخذ القرارات بناءً على تحليل متكامل لجميع البدائل ومقارنتها بكفاءة.
DEC5	يساهم استخدام أدوات تحليل البيانات في تقليل الأخطاء البشرية في صنع القرار.
DEC6	يستند إصدار التوصيات لجهات الإدارة العليا إلى تقارير واضحة ومفسرة.
DEC7	تتم متابعة تنفيذ القرارات ومراقبة مؤشرات الأداء بصفة مستمرة بعد صدورها.

يتم تعديل الإجراءات والسياسات استجابةً لنتائج التقييم الدوري للقرار.	DEC8
تعتمد منظمتنا على فرق عمل متعددة التخصصات لتحليل القرارات ذات التعقيد العالي.	DEC9
توظيف MCDA يقلل من التعارض بين مصالح أصحاب المصلحة المختلفة عند اتخاذ القرارات.	DEC10

شكراً لتعاونكم.

يرجى إرجاع الاستبانة بعد الانتهاء إلى الباحثة: موزي خالد البريهي.

Summary:

Decision-making is a central function in any organization, serving as the foundation for planning, execution, and evaluation of strategies and operations. In today's complex and rapidly evolving global environment, the ability to enhance decision-making processes has become critical to organizational success. This is particularly evident in the Gulf region, where both public and private sector organizations are undergoing significant transformation, driven by national development visions and the push toward digitalization and excellence.

This study explores the current state of decision-making processes within government and private organizations across the Gulf region. It examines the key differences and similarities between the two sectors in terms of decision-making mechanisms, transparency, employee involvement, and reliance on data and predictive analysis. By analyzing real-life case studies, the research aims to identify best practices and uncover the main challenges that hinder effective decision-making.

The study also evaluates the impact of modern management tools—such as data analytics, Decision Support Systems (DSS), transformational leadership, and strategic thinking—on the quality and efficiency of decisions. Ultimately, the goal is to propose a practical and theoretical framework that can guide leaders and policymakers in enhancing their organizational decision-making capacities, in line with the ambitious national visions of Gulf countries such as Saudi Vision 2030 and UAE Vision 2071.



MidOcean University

College of Management

Department / Major: Master of Business Administration

**Improving Decision-Making Processes in Organizations: A Case Study on
Public and Private Sector Organizations in the Gulf Region**

Prepared by:

Modhi Khaled Al-Buraihi

ID: 243001209

Supervised by:

Dr. Al-Faisal Abdulhamid

Dr. Fayez Jarad

Academic Year:

2025